

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ١١

الخميس، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

نظراً لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مسعود خان (باكستان). افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.

وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ سلفه، السفير جون ويليام آش، على توجيه أعمال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة بمهارة وبطريقة واقعية. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على النحو الثابت الذي يواصل به توجيه منظمنا العالمية.

خطاب السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ملاوي.

اصطحب السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، إلى قاعة الجمعية العامة.

في ٢٠ أيار/مايو، أجرى بلدي أول انتخابات ثلاثية له على الإطلاق. وبذلك فقد تمكن الملاويون من اختيار قيادتهم السياسية عبر عملية ديمقراطية وسلمية. ومكنتني تلك الانتخابات من تولي مناصبي بصفتي الرئيس الخامس لجمهورية ملاوي. وعليه، أود أن أحيط الجمعية علماً بأنه على الرغم من وجود بعض التحديات، فقد كانت الانتخابات حرة ونزيهة واتسمت بالشفافية والمصداقية. وفي ذلك الصدد، أود أن أعتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى جميع أصحاب

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موثاريكا (تكلم بالإنكليزية): أود بداية، أن أهنئ السيد سام كوتيسا على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وليس لدي أدنى شك في أن انتخابه في هذا المنعطف سيوجه انتباه العالم إلى بعض المشاكل والفرص

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1454927 (A)



المأذون به بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣). وتشعر الجماعة، فضلا عن المجتمع الدولي، بالارتياح للنجاح الذي تحقق في إرغام حركة ٢٣ مارس والقوات الهدامة الأخرى على التسليم ومغادرة البلد. وفي مدغشقر اضطلعت الجماعة بدور حاسم في إعادة الأوضاع الدستورية إلى طبيعتها في البلد.

وفيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، أود أن أبلغ هذا المحفل بأن ملاوي ما زالت تؤيد دائما الترع الكامل لأسلحة الدمار الشامل. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد أيدنا قرارات الجمعية العامة الرامية إلى نزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، عقد بلدي قبل بضعة أشهر، حلقة عمل قطرية بهدف التوصل إلى آليات فعالة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على الصعيد الوطني بغية منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها.

وبشأن الموضوع نفسه وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، ما فتئت ملاوي تشعر بالأسف وخيبة الأمل دائما من جراء استمرار العنف والحسائر في الأرواح والممتلكات نتيجة للتراع الدائر بين إسرائيل وفلسطين. ولا يمكن أن يستمر ذلك إلى الأبد. ونحن على ثقة بأن حل التراع القائم على وجود دولتين، والذي تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام ووثام، هو السبيل العملي الوحيد لتحقيق السلام الدائم في المنطقة.

ونشجع طرفي التراع على التخلي عن العنف وممارسة أقصى درجة من ضبط النفس واستخدام الحوار باعتباره الأداة الأكيدة للتوصل إلى تسوية سياسية.

وفيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فلن نجد أنسب من اختيار "إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥" موضوعاً للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وتشكل مكافحة الفقر والجوع وعدم المساواة أكبر التحديات في وقتنا الحاضر. كما يبشر الموضوع بالخير في المستقبل في ما يتعلق بخطط شعب ملاوي وتطلعاته.

المصلحة في العملية الانتخابية، على الصعيدين المحلي والدولي، على تفانيهم من أجل كفاءة نجاح الانتخابات في بلدي. وقد خرجت ملاوي من تلك الانتخابات أقوى بكثير عن ذي قبل.

وفي ٦ تموز/يوليه، احتفلت ملاوي باليوبيل الذهبي لاستقلالها. وإذا نحتفل بمرور ٥٠ عاما على توطيد السلام والقانون والنظام، فقد آلينا على أنفسنا تقييم التنمية التي حققها البلد منذ عام ١٩٦٤، علاوة على تحديد التحديات التي يواجهها اليوم. وسجل الكثير من أنحاء البلد بعض التقدم في مختلف قطاعات التنمية على الصعيد الوطني. ولكن ما زال هناك المزيد الذي يتعين القيام به من أجل تحسين المستويات المعيشية للكثير من الملاويين الذين ما برحوا يعيشون تحت خط الفقر. فهؤلاء أيضا يحملون بمستقبل أفضل. ولن يكون ذلك ممكنا إلا إذا عملنا على أساس من وحدة الهدف. وفي مسعى منها لتحقيق التنمية على المستوى الجزئي، شرعت حكومتي في مسيرة ترمي إلى إحداث التحول في ملاوي بهدف كفاءة تقديم خدمات مُرضية للملاويين، وخاصة إلى الفقراء والمهمشين.

وكما تعلم الجمعية، فقد تولت ملاوي رئاسة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى آب/أغسطس ٢٠١٤. وقد بذلنا جهودا دؤوبة بوصفنا منطقة - أثناء فترة تولينا المنصب - بهدف تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في بلداننا. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد ببلدي، ملاوي، ومدغشقر وجنوب أفريقيا على إجرائها انتخابات سلمية وذات مصداقية.

ولا تزال الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تبذل العديد من الجهود الرامية إلى إنهاء دوامة التزاعات والعنف في المنطقة. فقد نشرت الجماعة لواء التدخل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي تألف قوامه من قوات من ملاوي وجنوب أفريقيا وتزانيا، تحت رعاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على النحو

الأم. وستمضي ملاوي بالتالي إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بعمل غير منجز من الأهداف الإنمائية للألفية.

إن أحد الأسباب التي تجعل بلداً نامياً مثل ملاوي يخفق في تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية هو عدم كفاية الموارد. لقد الالتزامات التي قطعها الشركاء الإنمائيون لم يكن بالإمكان التنبؤ بها ولم يتم الوفاء بها في كثير من الأحيان. ومن أجل تحقيق تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي للمجتمع الدولي ألا يكرر ذلك الخطأ. والأهم من ذلك أن المساءلة والشفافية، فضلاً عن آليات الرصد والتقييم، ينبغي تعزيزها. ولذلك فمن الواجب، وبينما نقرب من موعد الإعلان عن الخطة الإنمائية العالمية الجديدة، أن نضع جميعاً في اعتبارنا أهمية الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال. وسيكفل ذلك الأمر النجاح في تنفيذ الخطة في البلدان النامية.

إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي ألا تُعتبر إطاراً إنمائياً عالمياً مناسباً لكل الحالات. وتتطلع ملاوي إلى التوصل إلى إطار مشترك، ولكنه متباين بما فيه الكفاية، حيث ستوفر للبلدان النامية، وحسب احتياجاتها الخاصة وخصائصها الفريدة، المرونة في تنفيذ البرامج. ووفد بلدي سعيد بالتقدم الهائل الذي تحقق حتى الآن في تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد من جديد التزام ملاوي بتحقيق التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد مترابطة، ألا وهي التنمية الاقتصادية، بما في ذلك وضع حد للفقر المدقع؛ والإدماج الاجتماعي؛ والاستدامة البيئية.

وإنني على اقتناع بأن الدول الأعضاء المجتمعة هنا اليوم سوف تحصل على الوثيقة الختامية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وسوف تكون ملتزمة بتنفيذها الكامل. ومن المشجع أيضاً أن نلاحظ أن أهداف التنمية المستدامة المنبثقة من الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة أدمجت الشواغل الإنمائية للبلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء.

وتعبّر ملاوي عن تقديرها للطابع التشاوري للعملية المتبعة في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. لذلك، أسمحوا لي أن أثنى على مبادرات الأمين العام لكفالة إجراء عملية جامعة ستؤدي إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبدعم مالي وتقني من الأمم المتحدة، أجرى أكثر من ٥٠ بلداً مشاورات وطنية، ساهم أشخاص فيها بمدخلات وتوجيهات بشأن إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويسرني أن ملاوي هي أحد البلدان المختارة لتلك المشاورات الوطنية. ينبغي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تجسّد احتياجات العالم النامي وأولوياته.

من المهم أن تستخلص خطة التنمية العالمية المقبلة الدروس من أوجه النجاح والتحديات التي يطرحها المخطط النموذجي الحالي المستخدم، أي الأهداف الإنمائية للألفية. وبدلاً من اعتبار عام ٢٠١٥ نقطة النهاية، يجب أن نفكر فيه بوصفه بداية لعهد جديد، عهد نقضي فيه على الفقر المدقع، ونحمي البيئة، ونعزز الفرص الاقتصادية للجميع. وقامت الأهداف الإنمائية للألفية بدور مهم في تركيز جهودنا حول الهدف المشترك المتمثل في القضاء على الفقر. لقد أذكت الوعي العام بشأن المستويات غير المقبولة من الفقر وساعدت على حشد الجهود من أجل عالم أكثر إنصافاً. إن الأهداف الإنمائية للألفية إطار مشترك لرصد التقدم المحرز، وتسهيل الضوء على مجالات الإنجاز فضلاً عن التحديات.

تسير ملاوي على المسار الصحيح لتحقيق أربعة من الأهداف الثمانية الإنمائية للألفية، وهي: الحد من وفيات الأطفال؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا وأمراض أخرى؛ وضمان الاستدامة البيئية؛ وتطوير شراكة عالمية من أجل التنمية. ومع ذلك، فليس من المرجح أن نحقق الأهداف الأربعة الأخرى، ألا وهي القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ وتحقيق حصول الجميع على التعليم؛ وكفالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتحسين صحة

فعال عن طريق تنفيذ خطة تنمية تحويلية لما بعد عام ٢٠١٥. ستستخدم ملاوي منصبها رئيسة للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال للمساعدة على تحقيق تلك القضية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ملاوي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد آرتر بيتر مونتاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بارون ديفافيسي واقا، رئيس جمهورية ناورو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ناورو.

اصطُحِب السيد بارون ديفافيسي واقا، رئيس جمهورية ناورو إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بارون ديفافيسي واقا، رئيس جمهورية ناورو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس واقا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ السيد سام كوتيسا على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وأود أن أؤكد له على دعم وتعاون وفدي الكاملين بينما يوجه أعمالنا خلال هذه الدورة. ولا بد لي أيضا أن أشيد بسلفه، السفير جون آش، لما أظهره من قيادة حكيمة خلال الدورة السابقة. لقد قاد الدول الجزرية الصغيرة النامية خلال عدة معالم هامة خلال فترة ولايته، بما في ذلك السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية، والمؤتمر الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي اختتم أعماله مؤخرا في ساموا.

قيل إن النجوم تتعامد مع الدول الجزرية الصغيرة النامية هذا العام. وكان السفير آشي منارتنا المتألثة، وأشكره كثيرا

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، ستمتاز سنة ٢٠١٥، كما تدرك الجمعية العامة، بالاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة. وبذلك، ستكون فرصة لنا جميعاً لتنشيط المنظمة وإجراء الإصلاحات الهامة التي ما فتئنا ندعو إليها منذ أن تم التفكير بها. وعلى سبيل المثال، فالتمثيل المحدود في مجلس الأمن يشكل مصدر قلق بالغ، لا سيما في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين. ولن تتمكن من حل بعض حالات العجز في الشرعية التي ينوء المجلس من أعبائها حالياً إلا عن طريق زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس.

وفي الختام، فإنني أؤكد أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تتمحور حول معالجة محنة الفئات المحرومة حتى الآن، مثل النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة. ومن المعروف جيداً أن الوجه القبيح للفقر يتجلى من خلال النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة. ومن المحزن أن أفريقيا، وهي القارة التي تنتمي إليها ملاوي، تتشاطر الإحصاءات المقلقة التالية فيما يتعلق بالتنمية البشرية. أولاً، تصل حصتها من الفقر في العالم إلى ٣٠ في المائة. ثانياً، ٤٠ في المائة من أطفال القارة دون سن الخامسة يتعرضون لنقص في النمو. ثالثاً، نصيب أفريقيا من وفيات الأطفال على الصعيد العالمي يصل إلى ٥٠ في المائة. وأخيراً، فإن ٥٠ في المائة من أطفال أفريقيا غير ملتحقين بالمدرسة.

وأحث على أن تعطي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الأولوية لهذه التحديات بغية تداركها. لقد قالت أفريقيا كلمتها بوضوح بخصوص أولوياتها من خلال "الموقف الأفريقي الموحد" من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعن طريق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي تصبو إلى تحقيق أفريقيا مزدهرة وسلمية ومتكاملة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أدعو جميع الأطراف المعنية إلى الانضمام إلى الشراكة العالمية من أجل مبادئ تعاون إنمائي

على حياة الشعوب في النصف الآخر من العالم. ويمكن للتراع والفقر والمرض الدفع باللاجئين عبر الحدود والمحيطات وأحيانا حتى إلى شواطئنا. لم يعد يمكننا الهرب من بعضنا البعض. وكما أشار الأمين العام أيضا، فإننا نتشاطر جميعا نفس الجزيرة.

كما يجب أن نأخذ في الاعتبار ارتباط بلدي بالمحيط. فبالنسبة للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، المحيط هو الأساس الذي تقوم عليه ثقافتنا واقتصادنا، ونعتمد على خياراته من أجل توفير الغذاء وإدراج الدخل. لكن الأعمال المتهورة التي تضطلع بها دول أخرى أضرت كثيرا بالبيئة البحرية التي نعتمد عليها - من الانبعاثات المفرطة لغازات الدفيئة التي تسببت في احترار الأرض وزيادة معدل حموضة مياه البحار، إلى الإفراط غير المسؤول في صيد الأسماك، والسرقة السافرة للأسماك من مياها، والتلوث الخطير، وآثار ذلك التي لم نستشعرها بشكل كامل بعد.

وفي الوقت ذاته، فإن بعض تلك البلدان ذاتها المسؤولة عن الأضرار هي المعنية أيضا بتقييم سلامة البيئة البحرية. كيف يمكننا أن نثق بأن مصالحنا ستحظى بالحماية في ذلك المسعى؟ نحن، بوصفنا أحد البلدان النامية، نواجه باستمرار مطالبات بتوخي المزيد من الشفافية والمساءلة من نفس الجهات الفاعلة التي تقلل من شأن ما ترتكبه من انتهاكات، بل وتتستر عليها في بعض الأحيان.

وإيجاد حلول دائمة لمشاكل كنتلك سيتطلب المزيد من الموارد ومستوى من التعاون لم يتقبله المجتمع الدولي بعد. كما سيتطلب منا أن ننظر في أوجه القصور في النظام العالمي التي تمنع بلدان مثل بلدي من الحصول على المنافع الاقتصادية العادلة لمواردها. بيد أنه، لا يسعنا أن نقف مكتوفي الأيدي ولا نحرك ساكنا. لا يمكننا أن ننتظر الآخرين لتحديد ما هو الأفضل بالنسبة لنا، ولا ينبغي لنا. ولهذا أخذت الأطراف في اتفاق ناورو زمام المبادرة في إدارة أرصدها من أسماك التونة بنجاح من خلال تدابير مثل الحد من صيد الأسماك غير المشروع والصيد المستدام.

على ذلك. كما أود أن أشكر نصيرا آخر من أنصار الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو معالي الأمين العام بان كي مون. في الواقع، جلست في وقت سابق من هذا العام، في قاعة مجلس الوصاية حينما شاركنا الأمين العام في الاحتفال بإطلاق السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأظهر تفهما ملحوظا لظروفنا الفريدة، قائلا:

”إن السنة الدولية تمنحنا الفرصة للاحتفال بالتراث الثقافي الغني لشعوب الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولتكريمها لما قدمت من إسهامات عديدة لعالمنا. كما تعد فرصة لتسليط الضوء على مختلف احتياجات هذا التحالف المتنوع والتحديات التي يواجهها. تتمتع بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية بالاستقرار الدائم. بينما تمر بلدان أخرى بمراحل انتقالية. والبعض أكثر هشاشة من الناحية الاقتصادية من الأخرى. والبعض الآخر معرض بشدة للآثار المباشرة لتغير المناخ. لكن جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية تتقاسم تفاهما مشتركا. وهو أننا لا بد من أن نضع عالمنا على مسار مستدام.“

والتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية كثيرة. ويكفي إلقاء نظرة على العناوين الرئيسية لنعرف أنها ضمن قائمة طويلة من الشواغل التي يجب أن يواجهها المجتمع الدولي اليوم: الوحشية المجردة، والأوبئة والفقر وتفاقم آثار تغير المناخ، على سبيل المثال لا الحصر. وأتفهم دوافعنا وراء تأجيل اتخاذ قرارات صعبة إلى يوم آخر، وإعطاء الأولوية لبعض القرارات عن غيرها، أو حتى دفن رؤوسنا في الرمال. غير أن الجمعية العامة هي المنتدى الرئيسي للتصدي للأزمات العالمية وستظل كذلك، والأمم المتحدة هي أفضل أمل لنا في حلها.

بيد أننا إذا أردنا النجاح، يجب أن ندرك حقيقة تكمن وراء العديد من تلك التحديات، وتحديدًا، أننا نعيش في عالم مترابط، وأن الإجراءات التي يتخذها بلد ما أو منطقة ما تؤثر

الجداد بشأن المناخ بات وشيكا في بعض أنحاء العالم. ومع ذلك، كان من الصعب تجاهل حقيقة أن معظم الإعلانات كانت تتعلق بتخفيضات غازات الدفيئة، التي ستحدث في ظل إدارة حكومات ما في المستقبل بعد عقد أو أكثر في المستقبل.

علاوة على ذلك، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي لا تساهم في الانبعاثات العالمية سوى بجزء صغير قد تعهدت ببناء الاقتصادات المستدامة، بينما أعلنت عن بعض أكثر الالتزامات طموحا بخفض هذه الانبعاثات. وعلى سبيل المثال، نحن نعمل عن قرب مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، من خلال مبادراتها المتعلقة بالمنارات، على تحقيق هدفنا المتمثل في خفض نسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. ومجموعتي الإقليمية، مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، قادت الجمعية العامة إلى الاعتراف رسميا في عام ٢٠٠٩ بالصلة القائمة بين تغير المناخ والسلام والأمن الدوليين، وساعدت على إقناع مجلس الأمن بالشيء نفسه في عام ٢٠١١.

ولكن، في حين أن عددا قليلا من البلدان يشكك اليوم في العلاقة المتبادلة بين تغير المناخ والصراع، وعلى الرغم من وجود أمثلة حية على ذلك في السنوات القليلة الماضية وحدها، لا يزال هناك خلاف بشأن الطريق التي يتعين سلوكها إلى الأمام. لذلك، نحن لا نزال نرى أن الأمين العام ينبغي أن يعين ممثلا خاصا معنا بالمناخ والأمن، بغية تحليل الآثار الأمنية المتوقعة من الأزمة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأمين العام أن يقود فرقة عمل مشتركة بين جميع الأجهزة والوكالات المتخصصة ذات الصلة لتقييم قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة. هذا أقل ما يمكن أن نفعله كهيئة دولية، بغية التصدي لواحد من أكبر التحديات التي تواجه جيلنا.

وإذا أراد مجلس الأمن أن يظل وثيق الصلة بهذا الموضوع، فيجب أن يكون قادرا على التكيف بما فيه الكفاية لمواجهة

واختار الرئيس بحكمة ”إنجاز وتنفيذ خطة إثمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“ موضوعا للمناقشة العامة للدورة التاسعة والستين. إنه يقع في صميم المهمة الرئيسية التي تنتظرنا - لا الوفاء بالوعود القائمة منذ أمد طويل فيما يتعلق بالتنمية المستدامة فحسب، بل وبإحداث تغيير في النموذج للطريقة التي نحقق من خلالها تلك التنمية. والنهج الجزأ الحالي، الذي تحدد فيه المصالح السياسية للجهات المانحة أولويات المعونة، قد يعالج الأعراض لبعض الوقت، لكنه سيخفق في معالجة العلة الأساسية.

وإذا كنا نريد لجهودنا أن تنجح على المدى البعيد، فنحن بحاجة إلى بناء أساس لمواطنين عالميين، يوفر لهم الأدوات التي يحتاجونها لتحقيق النجاح في عالم يتصف بالعولمة. بعبارة أخرى، علينا أن نتخطى بناء القدرات لنصل إلى بناء المؤسسات. وما نحتاج إليه هو الانخراط في البلد لأجل بعيد، بدعم من الموارد الحقيقية التي تنتج مؤسسات محلية دائمة يديرها المواطنون. ولا يمكننا أن ندع مسائل جديدة وناشئة تصرف انتباهنا عن الأولويات الأساسية التي ما زالت تفتقر إلى المعالجة الكافية أو تقلل منه. وكدنا نمل من طرحنا مرة أخرى المسائل المتعلقة بالإفراط في صيد الأسماك، والتكيف مع المناخ، ومعالجة المياه، ولكن هذه المجالات هي غالبا ما تكون في أشد الحاجة إلى الاهتمام.

وأنا أعلم أن معالجة جميع هذه المشاكل سوف يكون أمرا صعبا، وقد يبدو شاقا جدا، وإني على ثقة تامة بأن هذه المؤسسة ووكالاتها هي على مستوى هذه المهمة. وقد أحرزنا بعض التقدم في الحد من الجوع، والفقر، والمرض. وهذا الأسبوع بالتحديد، شاهد العالم القادة وهم يلتقون في مؤتمر القمة المعني بالمناخ للإعلان عن الإجراءات التي تخطط لها بلدانهم وشركائهم من أجل خفض انبعاثات غازات الدفيئة المسؤولة عن أزمة المناخ. ووقر مؤتمر القمة الأمل في أن العمل

تحقيق الهدف المتمثل في توفير مبلغ ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠، بغية مساعدة الأمم على التكيف مع آثار المناخ التي باتت أمرا لا مفر منه، وعلى بناء مصادر للطاقة النظيفة، ناهيك عن الهدف المتمثل في توفير نسبة ٧,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمعونة الانمائية.

وأنا على علم بأننا، كمجتمع دولي، نواجه العديد من الأزمات على جبهات متعددة، وأن المطلوب منا القيام بالكثير. ولكنني أعتقد بقوة أن الحلول للمشاكل المستعصية في أوقات كهذه تنأت من الروح البشرية. ففي أوقات كهذه، ينبثق النور من الظلمة؛ والأمل من اليأس.

لقد وضعت الدول الجزرية الصغيرة النامية رؤية لمساعدتنا على بلوغ كامل إمكاناتنا. وأدعو شركاءنا إلى الاستثمار في شعوبنا، وسوف نبنى عالما أفضل وأكثر أمانا. وتظل الأمم المتحدة أفضل أمل للناس، أينما كانوا، في العيش بسلام ورخاء. وثقتي بها لم تكن أقوى على الاطلاق. بارك الله في جمهورية ناورو، وبارك الله في الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناورو على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بارون ديفافيسي وفاقا، رئيس جمهورية ناورو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تومي إسغ ريمينغساو الابن، رئيس جمهورية بالاو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بالاو.

اصطحب السيد تومي إسغ ريمينغساو الابن، رئيس جمهورية بالاو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تومي إسغ

التحديات المستجدة، وتغير المناخ خطر واضح وقائم إن تجاهلناه فعلى مسؤوليتنا الخاصة. ويجب على مجلس الأمن أيضا أن يكون انعكاسا للحقائق الجغرافية السياسية الجديدة، وأن يصبح أكثر تمثيلا وشمولا. لهذا السبب، تؤيد ناورو إصلاح مجلس الأمن من خلال توسيع فئتي عضويته الدائمة وغير الدائمة، وجعل أساليب عمله أكثر فعالية. وينبغي للأعضاء الجدد أن يكونوا أكثر تنوعا من الناحية الجغرافية، ولكن عليهم أيضا أن يكونوا على استعداد لتوسيع نطاق رؤيتهم بحيث تتعدى التركيز الضيق على المصالح المحلية، لتشمل التزاما بالصالح العام لجميع الدول الأعضاء.

وبالمثل، ينبغي أن تكفل الأمم المتحدة إتاحة الفرصة أمام جميع مواطني العالم للمشاركة في أنشطتها. ويجب أن تعمل من أجل العشرة آلاف شخص في ناورو وغيرها من البلدان الصغيرة، ويجب ألا تستمر في تجاهل ٢٤ مليون نسمة في تايوان، أظهروا مرارا التزامهم بالسلام والتعاون الإقليمي. ويسر ناورو ملاحظة أن جمهورية الصين قد زادت مشاركتها المفيدة في وكالات الأمم المتحدة وآلياتها المتخصصة، مع دعم دولي متين وتقارب عبر المضيق. ونحن نواصل تشجيع التفاعل الإيجابي بين جانبي مضيق تايوان على الساحة الدولية. علاوة على ذلك، أود أن أنوه بالمساهمات التي قدمتها تايوان لمساعدة بلدي في إحراز تقدم نحو تحقيق استراتيجيته الوطنية للتنمية المستدامة. وأغتنم الفرصة لأعرب أيضا عن تقدير بلدي العميق لأصدقائنا وشركائنا الذين يواصلون دعم أولوياتنا في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك أستراليا، وروسيا، ونيوزيلندا، والاتحاد الأوروبي، وكوبا، وإسرائيل، وتركيا، على سبيل المثال لا الحصر.

إن العالم يتغير بسرعة، والحقائق الجديدة أدت إلى إضعاف قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة على النحو الكافي. والحلول الطويلة الأجل تتطلب التزاما جديدا بتوفير الوسائل الكافية للتنفيذ. وبالنسبة إلى تغير المناخ وحده، نحن أبعد ما نكون عن

سحابة عمرنا القصير مزيجاً خطيراً من المؤثرات الإنسانية التي تهدد أساس سبل عيشنا في منطقة المحيط الهادئ.

هذا ما جعلنا ندعو المجتمع العالمي إلى دعم جهود بلدان المنتدى لاستخدام موارد محيطاتها باستدامة، والحفاظ على تراثهم القيم المغمور بالمياه. لذا، فإنّ بالاو، كيريباس، جزر كوك، كاليدونيا الجديدة، الولايات المتحدة الأمريكية، ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجمهورية جزر مارشال، بصدد أن تعلن الآن وتُنشئ مناطق بحرية محمية مختلفة الأحجام والمتطلبات، لعكس اتجاه التوجهات الحالية في الاستخدام والاستغلال المفرطين، بما يضمن محيطات سليمة لأبنائنا.

لذا، إننا ملتزمون بضمان إطلاق المفاوضات بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، من أجل اتفاق دولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري، في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وهذا ما يجعلنا ندعو الأمم المتحدة إلى ضمان هدف مستقل بذاته من أهداف التنمية المستدامة متعلق بالمحيطات.

ومع أننا نخبّد بقوة هذا الهدف البالغ الأهمية من أهداف التنمية المستدامة، فإنّ القلق يساورنا إزاء إمكانية أن يكون حوار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ واسعاً جداً. وعلينا أن نتذكّر أنّ الخطة المعدة لكل شيء هي خطة لا تصلح لأي شيء فعلياً. والأهم هو أنّ أهدافنا وغاياتنا يجب أن تكون واقعية، عملية، بسيطة، شفافة وقابلة للقياس. وفي هذا السياق، علينا أن نواصل التركيز على البلدان الضعيفة وأكثر الشعوب احتياجاً. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن ندرك أنّ مقياساً واحداً لا يناسب الجميع، وأنه يتعيّن علينا مواصلة التركيز على استجابة مشتركة لكنها متميزة.

إنّ لدى مجتمعنا الدولي سنوات من الخبرة بشأن ما يصلح وما لا يصلح لأهدافنا الإنمائية للألفية. وقد حان الوقت الآن لإنجاز العمل على النصف المتبقي، ومواصلة تحسين مستوى آلتنا التمويلية واستجابتها. ويتعيّن علينا أيضاً ضمان وصول

رمينغساو الابن، رئيس جمهورية بالاو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس رمنغساو (تكلم بالإنكليزية): بدون محاولة أن أكون مثيراً، أعتقد أن بلدي، ومنطقة المحيط الهادئ والعالم، قد وصل إلى مفترق الطرق. وفي هذه السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية، تمهيدا للمفاوضات بشأن تغير المناخ في المؤتمرين العشرين والحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والاعتماد الوشيك لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي يُنظر إليها في سياق ارتفاع نسب المياه في محيطاتنا، وأزمة إيولا في أفريقيا والحريق الاجتماعي المشتعل الواضح في العالم العربي، نجد مجتمعاتنا وثقافتنا واقتصاداتنا عُرضة لاعتداء خطير، لا مثيل له من قبل على جبهات عديدة. ويمكننا مواصلة الأعمال كالمعتاد على مسارنا الحالي، وانتظار الآفاق لجلاء الضباب العالمي، أو يمكننا اختيار طريق مختلف، طريق سيعطي موائنا الحيوية الفرصة لكي تتعافى، وتضمن بالتالي قدرتها المتواصلة على إدامة معيشتنا. فهل أنا حالم أحقق أم مجرد شخص واقعي؟ أظنّ أن الزمن وحده كفيل بالجواب على هذا التساؤل.

لكنني سأقول شيئاً واحداً. إنّ بلدي، على صغره، لن يتنازل بدون قتال، مستخدماً كل وسيلة متاحة، وكذلك منطقة المحيط الهادئ، التي يفهم شعبها مباشرة الآثار الحقيقية والحالية لتغير المناخ ويدرك أن المحيطات أصبحت ملوثة والأرصدة السمكية مُستنزفة. لذا، فإنّ قادة منطقة المحيط الهادئ في منتدى جزر تلك المنطقة لهذا العام دعموا إعلان بالاو بعنوان "المحيطات: الحياة والمستقبل". وفي إطار هذا الموضوع والإعلان، أبرز قادة منطقة المحيط الهادئ حقيقة أنه سيتعيّن علينا مواصلة أداء دور محوري في الإشراف على أحد أعظم الهبات الطبيعية في العالم - المحيط الهادئ - للبقاء على قيد الحياة. ذلك لأننا جربنا في

وكما قال الأمين العام، السباق جارٍ، وقد حان الوقت لكي ينهض القادة ويوجهوا العالم نحو مستقبل أكثر أماناً. وارتفاع الحرارة ٣،٦ درجات غير مقبول ببساطة. وإذا كان هذا هو أفضل هدف يمكن أن يتفق عليه قادتنا العالميون، فعلينا الكف عن العمل والتوقف عن إنجاب الأطفال، لأنه لن يكون لهم أي مستقبل.

ومع نهاية عام ٢٠١٥، يتعين على قادتنا العالميين أن يعلنوا توجهاً جديداً مع التزامات وإجراءات عملية جديدة وواقعية، مدعومة بالتزام معزز ماليًا بقوة للتخفيف والتعديل معاً. وهذه الالتزامات يجب أن تشمل التصديق على التعديل الثاني لبروتوكول كيوتو. وفي إطار مناقشاتنا، ينبغي ألا تكون الهجرة خياراً. وكما قالت الأم الشابة كاتي جتليل - كيجينر في صيغة رائعة الجمال يوم الثلاثاء، "لا أحد ينتقل. لا أحد يفقد وطنه. لا أحد يصبح لاحقاً بسبب تغير المناخ."

إن دولنا الجزرية الصغيرة، وهي أول من يستشعر آثار المناخ، وأول من يعاني من آثار تناقص الموارد البحرية وأول من تتعرض أقدمنا للبلل نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر، مستعدة لأن تتولى القيادة وراغبة في ذلك. ولا نطلب إلى الدول المتقدمة النمو اتخاذ إجراءات لا نرغب في اتخاذها أنفسنا. وتعهد بلدي العام الماضي، في إطار إعلان ماجورو للقيادة في مجال المناخ، بالمساهمة بنسبة ٢٠ في المائة من الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة وبخفض بنسبة ٣٠ في المائة في استهلاك الطاقة بحلول عام ٢٠٢٠. وأحرزنا تقدماً كبيراً صوب تحقيق تلك الأهداف.

ومنذ استقلال بالاو، وهي تحظى بشراكات قوية. ومنحتنا الولايات المتحدة لما يزيد على ٥٠ عاماً، دعمها وصادقتها.

ولولا دعمها للمرحلة الانتقالية في بالاو، ولاستقلال الإيرادات ولتطوير الهياكل الأساسية، لما حققنا ما وصلنا

معظم التمويل إلى من هم في أمس الحاجة إليه، وألاً يكون نصيبهم مجرد قطرة في الدلو.

ونحن، في منطقة المحيط الهادئ، نعتقد أن العمل يجب أن يبدأ في الداخل. وفي بلدي، سنُضفي في الأشهر السبعة المقبلة الطابع الرسمي على إنشاء محمية بحرية وطنية، ستشمل حظراً كاملاً على الصيد بالشبكة البيرسينية الذي يغطي ١٠٠ في المائة من المنطقة الاقتصادية الخالصة، وهي محمية بحرية "غير استهلاكية" تغطي ٨٠ في المائة من المنطقة الاقتصادية الخالصة في بالاو؛ ومنطقة صيد على درجة عالية من التنظيم تغطي نحو ٢٠ في المائة من المنطقة الاقتصادية الخالصة، وستوفر وحدها احتياجات بالاو في الصيد المحلي؛ وحظراً على صادرات الصيد التجارية. ومن خلال إجراءاتنا العالمية وشراكتنا بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة وبين القطاعين الخاص والعام، يمكننا أن نحقق تغييراً تحويلياً في طريقة تفكيرنا بشأن استخدام الأصول الطبيعية لأرضنا. و باعتبارنا بالمحيط بصفته أصلاً مشتركاً ورئيسياً لكل مواطن على كوكبنا، يمكننا أن نتحرك نحو الإدارة الشاملة لمنطقتنا الاقتصادية الخالصة العالمية في المحيط.

تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أصلوف (طاجيكستان) يجب علينا ألا نتحوّل أبداً عن الحاجة إلى المبادرة المتعلقة بتغير المناخ العالمي التي تتصدى للخطر على جميع الشعوب من جميع البلدان. فتغير المناخ هو حرب كوكبنا الصامتة. ويجب ألا يبقى على الصفحات الخلفية من أفكارنا والالتزامات العالمية. بل يجب أن نقله إلى الصفحة الأولى، إلى جانب التفاعات العالمية، لكي يحظى بالاهتمام والتمويل اللذين يستحقهما. وعلينا أن نفهم أن تغير المناخ مسألة مُحددة لقرننا على صعيد الصحة العامة.

إن تغير المناخ يؤثر على الهواء الذي نستنشقه، والطعام الذي نأكله، والماء الذي نشربه والأمراض السارية التي تجد طريقها إلى بيوتنا. وعلى قادة عالمنا، سواء كانوا من بلدان متقدمة أو بلدان نامية، أن يتغلبوا على إخفاقات جيلنا الضائع.

لأن مشاركتها في جمعية الصحة العالمية، وفي منظمة الطيران المدني الدولي، وفي اتفاق شراكة المحيط الهادئ، والشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية من شأنه أن يثبت قدرتها على المساهمة في المبادرات العالمية والإقليمية.

كما نود أن نعرب عن شكرنا للحكومة الأسترالية على شراكتها المستمرة، وعلى مساعدات المعونة السنوية التي تركز على التعليم، وعلى التزامها بتقديم بليون دولار إلى منطقة المحيط الهادئ بغية استبدال أسطولها المتقادم لمراقبة الممرات البحرية.

وفي الختام، نود أن ننوه بقائمة الشركاء الطويلة للغاية في جميع أنحاء العالم التي مكنتنا من تحقيق مستقبل مستدام، بما في ذلك نيوزيلندا والاتحاد الأوروبي، والمنظمات الخاصة والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني. وتشكل مثل هذه الشراكات التزامات. ولولاها ما حققنا ما أحرزناه اليوم. في بيئة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجب علينا أن ندرك جميعاً بأن أعمالنا كأفراد ودول وأمم ومناطق تؤثر على جميع شركائنا على كوكب الأرض. وإذا كنا نريد إنقاذ محيطاتنا، وإذا أردنا وقف موجة الغازات الدفيئة، يتعين علينا إقامة نظام دائم للشراكات والاحترام العالميين.

وفي نهاية المطاف، يجب أن ندرك أن بعضنا يعد بلدانا متقدمة النمو لكن البعض الآخر ليس كذلك. ولذلك فإن سبل التنفيذ فيما يتعلق بالمحيطات وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، وجميع المسائل الأخرى التي تتطلب حلولاً عالمية، تمثل مسألة مركزية وملحة. ومن دون الشراكات الفعالة، لن يتحقق التغيير، ومن دون الالتزامات الملزمة قانوناً فيما يتعلق بمحيطاتنا وتغير المناخ، لن يتسنى لنا إحداث التغييرات الجذرية التي ينبغي أن نقوم بها في الجيل القادم.

وبوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية، وعضواً في جماعة المحيط الهادئ، فإنني على استعداد للالتزام بالاضطلاع بدورنا وراغب في ذلك وقادر عليه. بل إنني على استعداد

إليه اليوم. وتدعم بالآلاف الولايات المتحدة في جهودها المستمرة الرامية إلى توجيه الاستجابة الدولية للحالة المروعة في سوريا والعراق، وفيما اتخذته من إجراءات للتصدي لخطر تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام". ويجب ألا ننسى أن السلام والاستقرار العالميين يكتسبان أهمية حاسمة إذا أردنا تحقيق خطة التنمية، والاستجابة للمسائل المتعلقة بتغير المناخ وتحديد المحيطات.

ونود أن نوجه شكراً خاصاً لدعم الرئيس أوباما للمحيطات ولما أعرب من اعتزامه الاحتفاظ بـ ١٠ في المائة من المحيطات العالمية باعتبارها محميات بحرية. وفي الختام، نشكر الولايات المتحدة على مساعدتها الفنية والمالية، في الماضي وفي المستقبل، في جهودنا الرامية إلى تطوير المحميات البحرية الوطنية. وما زلنا نتطلع إلى استكمال المرحلة الأخيرة من إبرام اتفاق للارتباط الحر، الأمر الذي يعكس العلاقات الوثيقة والخاصة.

كما نود بالآلاف أن تنوه بالدعم الاقتصادي الكبير الذي تلقيناه خلال السنوات من صديقتنا العزيزة، اليابان. ويجدون الأمل في أن تؤدي عملية زيادة عدد الأعضاء في مجلس الأمن وإصلاحه إلى حصول اليابان على العضوية الدائمة به. كما نأمل أن تواصل اليابان دعم وتعزيز المساعدات العامة والخاصة المقدمة إلى جهود رصد المنطقة الاقتصادية الخالصة، وجهودنا المتواصلة الرامية إلى تطوير المحميات البحرية الوطنية.

وإضافة إلى ذلك، نود بالآلاف أن تشكر جمهورية الصين في تايوان على صداقتها ودعمها الاقتصادي في مساعدة بالآلاف على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ونحث منظومة الأمم المتحدة على إشراك تايوان في عملية وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذها. كما أود أن أناشد الأمم المتحدة دعم مشاركة تايوان الأوسع نطاقاً في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وفي آليات التكامل الاقتصادي الإقليمية،

منظمتنا الموقرة. وما برح يؤدي واجبه بشجاعة وتفان وحماس والتزام في تعزيز جدول أعمال الأمم المتحدة. وسنشعر دائما بالامتنان له.

ونرحب بموضوع مناقشة هذا العام، ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“ ونؤيده تأييدا تاما. ونتوقع أن تقدم مناقشة الموضوع إسهامات هامة في المفاوضات الحكومية الدولية الوشيكّة بشأن أهداف التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفيما نكرس وقتنا وجهدنا للمفاوضات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، علينا ألا نتغاضى عن الأعمال التي لم تنجز للأهداف الإنمائية للألفية. ومن الأهمية بمكان أنه ينبغي أخذ أي غايات ومؤشرات لم تتحقق بعين الاعتبار على النحو المناسب في الخطة الجديدة. وفي غضون ذلك، علينا أن نكفل استخدام الأيام الـ ٤٦١ المتبقية للإسراع بخطى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ولا بد أن تولى عناية خاصة لمسألة تمويل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأذكر هذا لأن التجارب علمتنا أننا، إلى جانب العوامل الأخرى، سنقصر عن بلوغ عدد من غايات ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية بسبب عدم توافر الموارد المالية الثابتة والموثوقة والكافية والحسنة التوقيت. ولذلك، من أجل إنجاز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، علينا وضع آلية لكفالة توفر موارد التمويل المستقرة والثابتة والموثوقة لتنفيذ غايات الخطة ومؤشراتها.

ويعني عام ٢٠١٥ أكثر من كونه الموعد النهائي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وبداية تحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. فعام ٢٠١٥ هو الموعد النهائي أيضا لكي يبرم العالم اتفاقا ملزما قانونا بشأن تغير المناخ. ونشكر الأمين العام على انعقاد مؤتمر قمة المناخ الذي عقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر هنا في الأمم المتحدة. فقد أتاح لنا المؤتمر فرصة فريدة لتوحيد نوايانا والتداول بشأن سبل إنقاذ هذا الكوكب من

لتولي القيادة. لكن ينبغي ألا نخادع أنفسنا. فالسبيل الوحيد لإحداث تغيير في هذا العصر العالمي الحديث هو تجاوز حدود تفكيرنا المنصب على تحقيق أهوائنا. وبالتكاتف معا، يمكننا حقا بناء مستقبل مستدام من أجل أطفالنا والأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بالاو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب رئيس جمهورية بالاو، السيد تومي إيسانغ ريمينغزوا الابن، خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جاكيا ميرشيو كيكويي، رئيس جمهورية ترازيا المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب رئيس جمهورية ترازيا المتحدة.

اصطحب السيد جاكيا ميرشيو كيكويي، رئيس جمهورية ترازيا المتحدة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جاكيا ميرشيو كيكويي، رئيس جمهورية ترازيا المتحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كيكويي (تكلم بالإنكليزية): أهنيئ شقيقي السيد سام كوتيسا ممثل جمهورية أوغندا على انتخابه المستحق رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وبينما أتمنى له كل التوفيق في الاضطلاع بواجباته ومسؤولياته، فإنني ووفد بلدي نعدده بدعمنا وتعاوننا الكاملين. كما أود أن أشيد بسلفه، السيد جون آش ممثل أنتيغوا وبربودا، على قيادته الممتازة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

ويستحق أميننا العام المبجل السيد بان كي - مون الثناء والتقدير على قيادته والعمل الجيد الذي يضطلع به من أجل

من الأبرياء حياتهم أو جرى اختطافهم، بعواقب أدت إلى هلاكهم. ولا يوجد أي بلد محصن من هذا الخطر، ولا أي أحد بمأمن منه. وبهذه الصفة، المطلوب منا جميعا أن نضطلع بدور فعال في مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود. وينبغي ألا يُسمح لتنظيمات الشباب وبوكو حرام والدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها من التنظيمات الإرهابية بأن تفعل ما يحلو لها. وينبغي ألا تُترك ليبيا للتصدع. ولا بد من وضع حد للقتال الطائش في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. ويمتلك هذا العالم، في ظل قيادة مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، القدرات للقيام بذلك العمل تحديدا. فلنقم بالعمل المطلوب منا لوقف سفك الدماء وخسارة الأرواح ومعاناة الناس الأبرياء وتدمير الممتلكات.

وتدمي القلوب المشاهد المروعة للتفجيرات وقتل الأبرياء من النساء والأطفال في أعمال القتال الأخيرة بين إسرائيل وفلسطين. وللأسف، ظل النزاع مستمرا لفترة أطول مما يلزم، بالرغم من أن الحل الدائم معروف: وهو وجود دولتين، تعيشان جنبا إلى جنب في وئام. وظل ذلك الحل بعيد المنال. وحن الوقت الآن لتتكاثف الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وأوروبا وغيرها من القوى العالمية والإقليمية في جهود متضافرة لتحقيق ذلك. وينبغي ألا ننتظر أكثر من ذلك.

وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، أود أن أكرر المناشدة التي أطلقتها العام الماضي لمجلس الأمن بأن يبذل قصارى جهده لتسوية تلك المشكلة بصورة نهائية. وبكل صدق، لا يمكنني أن أفهم السبب وراء بقاء تلك المشكلة التي بدأت في حوالي الوقت نفسه للمشكلة في تيمور - ليشتي، قبل حوالي ٤٠ عاما تقريبا، بدون حل حتى اليوم. ما هي التحديات التي لا يمكن تجاوزها وتعوق الأمم المتحدة عن إنهاء حالة الجمود؟ وألتمس من الأمم المتحدة أن تفضل بالقيام بالعمل اللازم لوضع حد للمسألة الصحراوية. وأعلم أن ذلك بوسعها.

الكارثة والمضي قدما على مسارات التنمية النظيفة. وكان من المناسب للغاية، فعلا، عقد مؤتمر القمة قبل شهرين من المؤتمر العشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي من المقرر أن يعقد في ليما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وقبل عام واحد من المؤتمر الحادي والعشرين، الذي سيعقد في باريس في العام المقبل. وبطرق شتى، يمكن أن يساعد مؤتمر القمة في جعل أعمالنا في بيرو أقل صعوبة. وكما يعلم الأعضاء، فإن نجاح مؤتمر ليما سيعني الكثير بالنسبة لمؤتمر باريس، حيث نتوقع إبرام اتفاق ملزم قانونا بشأن المناخ. ونعلم أن الأمر لن يكون سهلا، ولكن تزاننا وأفريقيا بأسرها تناشدان جميع البلدان من القارات كافة بذل كل ما يلزم من جهود لضمان تحقيق المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الآمال التي تحوينا جميعا. وينبغي ألا يكون الفشل خيارا.

لقد تأخرت إصلاحات الأمم المتحدة لفترة طويلة. والتقارير التي تفيد بأن المشاورات والمفاوضات لا تبدي إشارات مشجعة لإحراز تقدم محببة للغاية فعلا. وينبغي أن نظل صامدين ويقظين وألا نسمح بفقدان الزخم. وبكل تواضع، نطلب إلى رئيس الجمعية استخدام مساعيه الحميدة ومهاراته الدبلوماسية الطويلة الأمد لتنشيط العملية وإبقائها في المسار الصحيح.

بمر السلام والأمن العالميان بحالة تقلب. وتشكل الحوادث التي تقع في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية ومنطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي مصادر قلق لنا جميعا. ويكتسي القدر نفسه من الأهمية خطر الإرهاب؛ والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية؛ والصيد غير المشروع؛ والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، التي تجعل العالم أقل أمنا. ويتخذ الإرهاب أبعادا جديدة، مما يجعله تهديدا هائلا حاليا بسبب طابعه العشوائي والفتاك والقاسي. وفقد المئات

نساعد أفريقيا؛ يجب أن نساعد الدول الأفريقية كيما تتوقف الوصمة التي ستلاحق أفريقيا بسبب فيروس إيبولا.

إن التقارير التي تفيد أن عدداً من الأشخاص من قارات أخرى يتراجعون الآن عن المجيء إلى أفريقيا ويتجهون إلى إلغاء خطط السفر إليها بسبب فيروس إيبولا إنما تبعث على القلق. فذلك يهدد بقتل صناعة السياحة والتجارة وتدفقات الاستثمار المهمة جداً لأفريقيا. وأرجو أن تفضل الأمم المتحدة وأصدقاء أفريقيا بمساعدتنا على أن نقول للعالم إن أفريقيا قارة تضم ٥٤ بلداً، وليست بلداً يتألف من ٥٤ محافظة. ولم يظهر المرض في كل البلدان الأفريقية. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من البلدان بعيدة جداً عن البلدان المعنية في غرب أفريقيا. في الواقع، إن البلدان المتأثرة أقرب إلى أوروبا منها إلى كينيا أو تزانيا أو جنوب أفريقيا في شرق أفريقيا وجنوبها، على سبيل المثال لا الحصر. وفي واقع الأمر، فإنها تبعد من ٩ إلى ١١ ساعة جواً عن تلك البلدان. وإلغاء السفر إلى الأجزاء الأخرى من أفريقيا أمر غير مفهوم وينطوي على ظلم فادح للقارة.

وأنا على يقين من أن مناقشة الأيام السبعة هذه بشأن موضوع "إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة التالية لعام ٢٠١٥" يتيح لنا فرصة أخرى لتحديد مستقبل مشرق لأنفسنا وأطفالنا وأحفادنا وأطفال أحفادنا. يجب أن نغتنم هذه اللحظة للبناء على قصص النجاح والدروس المستفادة من العديد من البلدان والشعوب التي حققت النجاح. ويجب أيضاً أن نتعلم من التحديات والإخفاقات أثناء تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في تصور أهداف التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وغاياتها ومؤشراتها. وتزانيا مستعدة للتعاون مع سائر أعضاء أسرة الأمم المتحدة لبناء توافق بشأن الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

وأود أن أحتتم بياني بمناشدة الجميع في هذه القاعة أن يتعهدوا بالعمل على إعداد خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من شأنها أن تجعل العالم مكاناً أفضل لنا جميعاً للعيش فيه.

ومرة أخرى، نود نحن في تزانيا أن نشاطر الآخرين الذين تكلموا قبلنا الدعوة إلى إنهاء الجزاءات والحصار المفروض على كوبا وشعبها. ولأكثر من ٥٠ عاماً، حكم الحصار على شعب كوبا، بما في ذلك الأطفال الأبرياء والنساء، بدوام البؤس والفقر. وحين الوقت لرفع ذلك الحصار ومنح شعب كوبا الفرصة للحياة بكرامة على غرار جميع الآخرين في هذا الكوكب.

تعقد هذه الدورة للجمعية العامة في وقت يجابه أشقاؤنا وشقيقاتنا في ليبيا وسيراليون وغينيا أسوأ تفش لوباء إيبولا الفتاك. وفي تلك البلدان الثلاثة، بالترافق مع نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، لقي حوالي ٢٤٠٠ شخص حتفهم. ويمثل المرض، الذي لا يُعرف له علاج أو لقاح، تهديداً رئيسياً للبلدان التي اكتشف وجوده فيها، ولكن أيضاً للبلدان المجاورة وخارجها. وما لم ينجح العالم في السيطرة على انتشار هذا المرض، فإن من المرجح أن يصبح وباء عالمياً.

إن جهودنا الجماعية أفضل طريق للمضي قدماً. وأعتقد أن العالم يحظى بالتكنولوجيا والمعرفة والموارد المالية التي يمكنها، إذا سُخرت معاً، أن تدحر التهديد الذي يمثله فيروس إيبولا. كما ينبغي أن نواصل دعم جهود علماء العالم، الذين يعملون بشكل دؤوب، ليلاً ونهاراً، بحثاً عن إيجاد علاج أو لقاح. ونشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وحكومة الولايات المتحدة وغيرها من البلدان التي لديها القدرات التكنولوجية والفنية اللازمة لمساعدة البلدان المتأثرة وخوض المعركة ضد المرض على نطاق العالم.

وما نطلبه أمور أربعة. أولاً، يجب أن نستمر، وأن يتواصل الدعم ويتعزز، حيثما أمكن، إلى أن يصبح انتشار المرض تحت السيطرة. ثانياً، يجب أن نستمر في مساعدة الدول الأخرى في غرب أفريقيا وأجزاء أخرى من القارة الأفريقية على بناء قدراتها في مجال المراقبة والعزل والعلاج. ثالثاً، لا بد لنا من تكثيف جهودنا لتطوير علاج ولقاح لإنقاذ حياة المصابين الآن والحيلولة دون انتقال العدوى لآخرين. رابعاً وأخيراً، يجب أن

غياب الحرب. وحيثما يغزر البؤس البشري، وحيثما يكون الفقر المدقع هو القاعدة، وحيثما تُنكر العدالة بشكل ممنهج، لا يوجد سلام حقيقي - بل توجد بذور صراع مستقبلي فحسب.

(تكلم بالفرنسية)

وبطبيعة الحال، فإن البؤس والإجحاف ليسا جذور الحرب الوحيدة. ويكفي إلقاء نظرة على عالمنا اليوم للتأكد من ذلك.

(تكلم بالإنكليزية)

وحيث، سنفهم كيف أن أسوأ ما في الطبيعة البشرية - أي الأيديولوجيات المنحرفة والتطرف الديني وشهوة السلطة والنهب - يمكن أن تسلب الشعوب في أماكن عديدة من الممتلكات والأمل والحياة ذاتها. ولذلك، فإن كندا جاهزة ومستعدة دائماً للانضمام إلى الشعوب المتحضرة الأخرى والتصدي للتحديات التي يواجهها النظام الدولي أو تتعرض لها الكرامة الإنسانية نفسها، مثلما يحدث اليوم في أوروبا الشرقية، وخاصة أوكرانيا، وفي منطقة الشرق الأوسط - العراق وسوريا وأماكن أخرى - وفي أجزاء عديدة من أفريقيا، بالطبع.

ومواقف كندا بشأن تلك القضايا معروفة، وسنواصل الإسهام قدر استطاعتنا في مساعدة أصدقائنا وحلفائنا في المجتمع الدولي للتعامل مع تلك التحديات الخطيرة. ولكن، بينما نتصدى لتلك الحالات الحادة، ثمة مشاكل أخرى - كالأوبئة وتغير المناخ، وبالطبع مشاكل التخلف - لا تزال قائمة.

(تكلم بالفرنسية)

إننا نعتقد بقوة أن أي جهود تبذل لا يمكن أن تكون بغير طائل إذا قدمت للشعوب بديلاً للصراع وأتاحت إمكانية حياة أفضل لهم ولأسرهم.

(تكلم بالإنكليزية)

لذلك، يسعى الكنديون إلى عالم تحترم فيه الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ونحن نعتبر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ترازيا المتحدة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جاكايا مريشو كيكويي، رئيس جمهورية ترازيا المتحدة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد ستيفن هاربر، رئيس وزراء كندا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء كندا.

اصطحب السيد ستيفن هاربر، رئيس وزراء كندا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد ستيفن هاربر، رئيس وزراء كندا، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد هاربر (كندا) (تكلم بالفرنسية): يسرني ويسرني أن أخاطب الجمعية مرة أخرى.

(تكلم بالإنكليزية)

لأكثر من ٧٠ عاماً، تدعم كندا الأمم المتحدة ومؤسساتها في السعي إلى تحقيق السلام العالمي. وفي مناسبات عديدة، وضع الكنديون أرواحهم على خطوط المواجهة من أجل كبح جماح نزاع محتدم بين الشعوب. إنه واجب نتقبله وسجل نفخر به.

واليوم، هناك العديد من الأجزاء المحاصرة في العالم حيث تستحق معاناة السكان المحليين وتهديدات الأمن العالمي اهتمامنا العاجل، ويمكنني بسهولة أن أستخدم وقتي كاملاً في الحديث عن واحد منها. ولكن، هناك مجالات أخرى لخدمة البشرية. وأود أن أتكلم عن بعضها هذه الليلة، لأن السلام يعني أكثر من مجرد

ولا سبب لدينا يدعوننا للتوقف عن ذلك الآن. وكما أشار زميلي السنغالي، الرئيس ماكي سال، "المعونة مطلوبة من أجل التنمية، ولكن ما هو مطلوب أكثر هو الاستثمار". وهو محق في ذلك تماماً.

(تكلم بالإنكليزية)

ولكن أياً ما كانت حرية تجارتنا، فإن ملايين الأشخاص يحتاجون إلى يد العون لبعض الوقت في المستقبل. وأهم مثال على ذلك، وهو الأقرب إلى قلبي، هو الكفاح على مستوى العالم، الذي يشارك فيه الكثير منكم، في إطار مبادرة صحة الأمهات وحديثي الولادة والأطفال. إن إنقاذ حياة الأمهات والرضع والأطفال الأكثر ضعفاً في العالم يجب أن يظل أولوية عالمية قصوى. أي أن على العالم أن يحترم الالتزامات المقطوعة في هذه القاعة تحديداً للأمهات والأطفال في عام ٢٠٠٠. وثمة تقدم ملحوظ في هذا الشأن.

(تكلم بالفرنسية)

وبفضل اللقاحات الرخيصة والجهود المتضافرة لعدة شركاء، يجري تلقيح المزيد من الأطفال اليوم أكثر من أي وقت مضى. وبفهم أفضل لأهمية التغذية، سيبقى المزيد من الأطفال على قيد الحياة. وبفضل تقنيات بسيطة ومنخفضة التكلفة وسهلة المنال، فإن الملايين - بلا مبالغة - من الأمهات والأطفال الذين كان يمكن أن يتوفوا قبل ١٤ عاماً فقط باقون على قيد الحياة اليوم، بل إنهم يتزعمون.

(تكلم بالإنكليزية)

ويحضرن بصورة خاصة اجتماع قادة العالم في موسكو في عام ٢٠١٠، الذي تم خلاله جمع ما يقرب من ٧,٥ بليون دولار، قدمت الجهات المانحة الخاصة منها بليون دولار. وبناء على ذلك، أطلقت الأمم المتحدة ما وصفها الأمين العام بمبادرة "كل امرأة وكل طفل"، بهدف إنقاذ حياة ١٦ مليون نفس بحلول عام

تلك الأمور صائبة وجيدة في جوهرها. ونعتبرها أيضاً الأساس الضروري لعالم أفضل للمزيد من البشر كما أنها ضرورية لتحقيق الازدهار. ومع الازدهار يأتي الأمل، ومع الأمل يزداد ميل الشعوب الحرة في كل مكان إلى إيجاد حلول سلمية للأمور التي تفرق بينها. في الواقع، إننا نؤمن بأن الحرية والازدهار والسلام يشكلون حلقة حميدة.

ولذلك، فإن نمو التجارة بين الدول وتقديم المساعدة الإنمائية الفعالة للناس العاديين - المساعدة العملية البسيطة - هي الأمور التي باتت تحمل توقيع حكومة بلدي في تواصلها مع العالم. فالتجارة تعني الوظائف والنمو والفرص. فقد جعلت من دول صغيرة دولاً كبرى. وقصة بلدي، كندا، خير مثال على ذلك. تاريخياً، فإن التجارة هي التي بنت بلدنا، مثلما تعيد تشكيل عالمنا اليوم تماماً. والتجارة تعني أنه يمكن للناس العاديين أن يعولوا أسرهم بل وأن يخلصوا بما هو أكثر من ذلك.

(تكلم بالفرنسية)

وحكومتنا عملت جاهدة من أجل إنشاء شبكة واسعة من الاتفاقات التجارية الحديثة.

(تكلم بالإنكليزية)

واتفاقات التجارة التي نرملها تخدم الحواجز الجمركية والمكوس وتوسع الأسواق والفرص للمشتريين والبائعين على السواء. كما أنشأت كندا مثل هذه الروابط مع بلدان تضم اليوم أكثر من ربع سكان العالم وتمتلك قرابة نصف الأعمال التجارية في العالم. وشبكتنا للتجارة الحرة ستزداد نمواً. وهذا النادي ليس للدول الغنية حصرياً.

(تكلم بالفرنسية)

وكندا حررت تجارتها بالفعل مع البلدان المعروفة بتصميمها على النجاح أكثر مما تعرف بحجم اقتصاداتها، وبالتالي فهي تفتح الطريق أمامها للوصول إلى الأسواق الكندية وغيرها.

ولدينا شراكات لتقديم تغذية أفضل وشراكات لتقديم قياسات أفضل، لأن الإحصاءات الحيوية حاسمة الأهمية. فلا يمكن للمرء إدارة ما لا يمكنه قياسه. وفي إطار تلك المهمة، نقيس التقدم في الحياة الثمينة للأشخاص الذين أنقذوا. لذلك، لا بد أن يكون لدى كل طفل شهادة ميلاد.

(تكلم بالفرنسية)

سمعنا أيضاً أن في عالمنا اليوم التزاماً أكبر فيما يتعلق بالمساءلة، لا فيما يتعلق بتلك المبالغ الطائلة من الأموال المتعهد بها فحسب، ولكن فيما يتعلق بالطريقة التي تنفق بها تلك الأموال أيضاً.

(تكلم بالإنكليزية)

لذلك، كان لدينا توافق آراء واضح. لقد شهدنا النجاح، ولدينا الزخم. وإنقاذ حياة الأطفال والأمهات معركة يمكننا الفوز فيها. وإنجاز ذلك، نحتاج إلى أمرين الآن: التركيز السياسي وتجديد الالتزام المالي. وعليه، فإنني أحث الجمعية، بأقوى العبارات، على ضمان أن تظل صحة الأم والوليد والطفل أولوية واضحة وقصوى في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ - وأن تكون تلك الأولوية ضمن عدد محدود من الأولويات. وهذا هو التركيز السياسي الذي نحتاجه. ثم هناك الالتزام المالي. وأنا أعرف أننا جميعاً لدينا العديد من الأولويات الأخرى. لكن توقفنا الآن عند الحد الذي وصلنا إليه سيكون مأساة.

يجب أن أقول إنني تشجعت جداً عصر اليوم بالحدث الذي يريعه الأمين العام "كل امرأة وكل طفل"، عندما أعلن السيد كيم، رئيس البنك الدولي، وغيره من القادة عن تمويل جديد لمرفق التمويل العالمي لكل امرأة وكل طفل. وهذا المرفق التابع للبنك سيساعد البلدان النامية على الوصول إلى التمويل اللازم لتحسين نظمها الصحية. وكان من دواعي سروري أن أعلن أن كندا ستدعم مالياً مرفق التمويل العالمي لكل امرأة وكل طفل.

٢٠١٦. ومن الجوانب المهمة في هذا العمل رصد استلام الأموال المتعهد بتقديمها وكيفية استخدامها. وضمان المساءلة الكاملة سمح للمتلقين بالتخطيط بمزيد من اليقين، وللجهات المانحة بأن تعطي بثقة أكبر. وبالاتسار مع فخامة الرئيس كيكويتي، رئيس تيرانيا، الذي استمعنا إليه للتو، كان لي شرف رئاسة اللجنة المعنية بالإعلام والمساءلة في منظمة الصحة العالمية المرتبطة بتلك المبادرة.

وفي تلك اللجنة، تكونت لدينا رؤية واضحة، وهذه الرؤية يمكن تحقيقها. نحن نعرف كيفية مساعدة عدد كبير من أولئك المستضعفين. ورأينا ما يمكن عمله. نريد ببساطة تعبئة الشعور والإرادة لتحقيق ذلك. إننا نمنع الوفيات، وبمكنا منع المزيد - وفاة الآلاف من الأطفال كل يوم لأسباب يمكن الوقاية منها بسهولة. وبمكنا وقف وفاة الآلاف من الأمهات أثناء الولادة واللاقي يمكن أن يبقين على قيد الحياة بتدخل بسيط نسبياً. ونحن نعرف أيضاً من نحتاج للعمل معهم - الشراكات الجديدة التي تجمع بين الحكومات ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومع القطاع الخاص، والشراكات التي تحقق نتائج حقيقية وتأخذنا إلى آفاق جديدة من التميز.

وفي ذهني هنا الشبكة المعنية بصحة الأم والوليد والطفل في كندا، وهي مجموعة تمثل قاعدة عريضة من المجتمع المدني الكندي كما أنها شريك رئيسي في التنفيذ ميدانياً. وكما يعرف الكثير من المثليين، ففي أيار/مايو، استضافت كندا في تورونتو الجهات الرائدة في هذا الموضوع على مستوى العالم. واستمعنا إلى قصص النجاح - على سبيل المثال، مبادرة المغذيات الدقيقة التي تلقى من خلالها ١٨٠ مليون طفل فيتامين أ، وهي أقراص زهيدة التكلفة لكنها تخفض معدل وفيات الأطفال بنسبة ٢٥ في المائة. وسمعنا عن التحالف العالمي للقاحات والتحصين وكيف أنقذ التحصين حياة مليوني طفل خلال فترة الثلاث سنوات - بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣.

ومن السهل أن ينظر المرء إلى العديد من المشاكل التي يواجهها العالم اليوم فيصيبه اليأس. لكن وعلى الرغم من جميع إخفاقاتنا، فقد حقق السواد الأعظم من الإنسانية تقدما هائلا خلال فترة حياتي. وبالتالي، فإنني من التفاؤل بما يكفي لأن أكون على يقين بأننا سنجد حتما السبيل الذي سيمكننا من إيجاد عالم أكثر رخاء وعدلا وأملا، ما دمنا قادرين على ذلك.

(تكلم بالفرنسية)

إننا نحث البلدان الأخرى على أن تحذو نفس الحذو لأن إيجاد حلول ناجعة لمنع الوفاة المأساوية للنساء والأطفال يتطلب زيادة مخصصات الميزانية من جانب الجهات المانحة والبلدان النامية على السواء.

(تكلم بالإنكليزية)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء كندا على البيان الذي أدلى به للتو. أصطحب السيد ستيفن هاربر، رئيس وزراء كندا، من المنصة.

ختاماً، أود القول فحسب إن هناك العديد من فرادى البلدان والكثير من القضايا المحددة التي سنشغل بها في مداولاتنا هنا هذا الأسبوع بحق.

خطاب السيد مارك روت، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا

وعلينا ألا ننسى النظر فيما وراء تلك الأزمات إلى الفرص المتاحة وبذل الجهود التي من شأنها أن تغير العالم حقا في الأجل الطويل. ولا يزال بإمكاننا أن نجد لأحفادنا عالما أفضل مما هو عليه اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا.

وينبغي أن نفعل ذلك، لأنه لم يتوخ مؤسسو الأمم المتحدة أبدا - ومن بينهم كندا - أن يكون عالما هذا مكانا يستطيع فيه الإرهابيون الحصول على الموارد اللازمة لغرس بذرة الموت والدمار، في حين لا يحصل فيه العمال والأسر على الوظائف والفرص، أو مكانا لا تتمكن فيه الأمهات والأطفال من الحصول على الضروريات اللازمة للعيش والرفاه.

اصطحب السيد مارك روت، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا، إلى المنصة.

وما فتئت كندا تكافح من أجل ذات العالم الذي توخاه الآباء المؤسسون للأمم المتحدة منذ البداية على النحو الذي أعربوا عنه بجرأة في إعلانهم الصادر في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٢ - وهو عالم يتمتع فيه "الحق في الحياة والحرية واستقلال الشخصية والحرية الدينية" بالحماية، وتضامن فيه "حقوق الإنسان والعدالة"، ويشارك فيه الجميع في "الكفاح المشترك ضد القوى المهيمنة الوحشية التي تسعى إلى إخضاع العالم". وفي عالم كهذا يمكن توفير الرفاه للفقراء وتحقيق العدالة للضعفاء، ومنح اليائسين الأمل، كونه أعلى الأشياء جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيد مارك روت، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد روت (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): في ١٧ تموز/يوليه، وفي فصل صيف وردت فيه تقارير مثيرة للفرح من سوريا والعراق وغزة، واجه بلدنا واقعا دوليا مروعا. فقد كان ممكنا أن يكون ركاب رحلة الخطوط الجوية MH-17 البالغ عددهم ٢٩٨ راكبا على قيد الحياة اليوم لولا النزاع الذي نشب في شبه جزيرة القرم، ولولا زعزعة الاستقرار في شرقي أوكرانيا. ومن بين أولئك الضحايا كان هناك ١٩٦ من المواطنين الهولنديين.

فضلا عن التوجه الدولي لبلدنا. وفي آذار/مارس جعلنا من ذلك المبدأ ممارسة عملية مرة أخرى، حين استضافنا مؤتمر قمة الأمن النووي، وهو مؤتمر بشأن موضوع هام للغاية، ويجب أن يظل في صدارة جدول الأعمال الدولي. بل جعلتنا أحداث هذا الصيف أكثر عزمًا على تعزيز النظام القانوني الدولي، وعلى العمل تحقيقًا لتلك الغاية، مع جميع الحاضرين هنا في الجمعية العامة، ونحن مدركون للترابط الوثيق بين السلام والعدالة والتنمية.

ويكتسي عام ٢٠١٥ أهمية بالغة بالنسبة لخطة التنمية العالمية، إذ سنعمل فيه على استعراض الأهداف الإنمائية للألفية، فضلًا عن تعزيزها مرة أخرى. وفي تموز/يوليه من هذا العام أرسى الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة أساسًا متينًا لما ينبغي أن يكون عليه المستقبل، وهو يعبر عن أولويات هولندا. ويتمثل الهدف الأهم في القضاء على الفقر المدقع في غضون عقد واحد من الزمان بطريقة لا تلحق الضرر بالنمو الاقتصادي والمساواة الاجتماعية أو البيئة. ويجب أن نربط الأهداف الإنمائية في الأجل القصير بالأهداف الطويلة الأجل.

وبالرغم من التقدم المحرز، فإننا ندرك أنه لا سبيل للدول الهشة - التي لا توجد فيها سيادة القانون إلا بالكاد - إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ففي عام ٢٠١٣ كان هناك المزيد من الأشخاص المشردين في مناطق النزاع أكثر من ذي قبل. ولتلك الأسباب، فإن هولندا ترحب باعترام الفريق العامل المفتوح باب العضوية إدراج السلام وسيادة القانون في الإطار الجديد.

ونرحب أيضًا بإعلان الأمين العام عن عزمه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا. وتعترم هولندا زيادة المعونة الإنسانية التي تقدمها بنسبة كبيرة. وفي إطار ذلك الجهد، فقد خصصت الحكومة تبرعًا جديدًا قيمته ١٨ مليون يورو من أجل مكافحة فيروس إيبولا.

وقد كان لتلك المأساة أثر هائل على بلدنا التي انتزع بسببها العديد من الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال بل أسر بأكملها من أحيائهم السكنية، في حين خلت بعض الطاولات من شاغليها في المكاتب والمدارس، ورحل رفقة الحياة والعمل والدراسة إلى الأبد. ويكاد جميع الأشخاص في هولندا يعرفون شخصًا ما في تلك الطائرة، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وسوف نشعر بالألم على مدى السنوات المقبلة. ولا يزال بعض الضحايا لم يتم التعرف عليهم، ويجب أن يتم ذلك في أقرب وقت ممكن. فلا شيء أهم لأحبائهم من ذلك، أينما كانوا في هذا العالم.

لقد تم تذكيرنا مرة أخرى في هذا الصيف كيف أن الأحداث داخل الوطن وخارجه مترابطة بشكل وثيق، ومدى أهمية وجود نظام عالمي مستقر بالنسبة لمصالحنا الوطنية. ورأينا أيضًا مرة أخرى أنه لا خيار آخر للعمل الجماعي عندما يتعلق الأمر بمعالجة المشاكل الرئيسية التي تواجه المجتمع العالمي. وذلك هو الاقتناع الراسخ لدى الحكومة الهولندية.

ونحن ممتنون للتأييد الذي حظي به قرار مجلس الأمن ٢١٦٦ (٢٠١٤) على نطاق واسع. ويجب استعادة رفاة جميع الضحايا علاوة على استعادة الممتلكات الشخصية إلى الوطن. ويجب الكشف عن سبب كارثة سقوط طائرة الرحلة الجوية MH-17 ويجب أيضًا تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وعليه، فإن توفير إمكانية الوصول إلى موقع الحادث دون أي عوائق أمر أساسي. والحكومة الهولندية ملتزمة التزامًا كاملاً بتحقيق تلك الأهداف عن طريق العمل مع جميع البلدان والمنظمات ذات الصلة.

ويتضمن الدستور الهولندي مادة فريدة من نوعها تنص على أنه "يجب على الحكومة أن تعمل على تطوير النظام القانوني الدولي". وتعزى تلك المسؤولية التي فرضناها على أنفسنا طوعًا إلى إرث طويل من الحرية واحترام سيادة القانون،

الهيئة الهامة في الأمم المتحدة. والتحديد مطلوب لضمان فعاليتها ومشروعيتها. ويجب أن يكون مجلس الأمن قادراً على التصرف في حالة الأزمة. فحين تُرتكب الفظائع الجماعية في مكان ما من العالم، ينبغي ممارسة سلطة حق النقض بمزيد من ضبط النفس. وإنما نَحْيِي المبادرة الفرنسية في هذا الصدد. ونعتقد أيضاً أن سلطة مجلس الأمن وعزمه سيُعززان إذا كانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة على نطاق أوسع. وهذا ينطبق بشكل خاص على الدول الأفريقية، التي هي ناقصة التمثيل في رأينا.

وختاماً، قال داغ همرشولد ذات يوم إنَّ

”إنَّ مبادئ الميثاق أكبر بكثير من المنظمة التي تتجسّد فيها، والأهداف التي من المقرّر أن تحميها، أكثر قدسية من سياسات أيّ بلد أو شعب بمفرده“ (S/PV.751، الفقرة ٤).

وهولندا تتشاطر ذلك الاقتناع وتبقى ثابتة في التزامها بتعزيز النظام القانوني الدولي، كما يطلب دستورنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في المملكة الهولندية على البيان الذي ألقاه للتوّ.

اصطُحِب السيد مارك روت، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في المملكة الهولندية، من المنصة.

خطاب السيد قوهير رسولزودا، رئيس وزراء جمهورية طاجيكستان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يشرفني جداً الترحيب في الأمم المتحدة بدولة السيد قوهير رسولزودا، رئيس وزراء جمهورية طاجيكستان، ودعوته إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد رسولزودا (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): إنه لمن دواعي سروري العظيم أن أؤيد التهاني الحارة الموجهة إلى

وفي السياق نفسه، تواصل هولندا دعم بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، علاوة على المشاركة فيها. ولدينا في الوقت الحالي أفراد عسكريون وعاملون في مجال الإغاثة يعملون في مالي وجنوب السودان، فضلاً عن أماكن أخرى. ويتيح الاستعراض القادم لبعثات حفظ السلام فرصة مؤاتية لتحسين هذه الأداة وجعلها أكثر فعالية. وترى هولندا أن بالإمكان إحراز تقدم رئيسي على هذه الجبهة عن طريق المزيد من تحقيق التكامل بين هذه العناصر الثلاثة: الدفاع والتنمية والدبلوماسية.

ويبقى التزامنا بالوفاء بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

ثابتاً أيضاً، لأنَّ قيادة المرأة أساسية لتحقيق السلام والاستقرار. ولا يمكن التأكيد بما يكفي على الدور الهام الذي تضطلع به النساء بصفتهن من عناصر التغيير في السياسة والتنمية الاقتصادية والمجتمع.

إنَّ هولندا بصفتها بلداً مضيفاً لمؤسسات قانونية دولية عديدة، تشمل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، تشعر بمسؤولية خاصة تجاه القانون الدولي. وحين يسقط الأشخاص الأبرياء ضحايا للإفلات من العقاب، وانتهاكات حقوق الإنسان وعنف الحرب، فإنه لا يمكن للمجتمع الدولي ولا ينبغي له أن يكتفي بمجرد الوقوف متفرجاً. ويجب تقديم الجناة للعدالة، مهما قد تكون العملية معقدة ومستهلكة للوقت. ونحن لسنا مدينين بهذا لركّاب رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 فحسب، بل لضحايا العنف في سوريا والعراق أيضاً. والصور المروعة للإعدامات وقطع الرؤوس الجماعية في المنطقة ترسّخت في ذكرياتنا. وهي تقننا بمدى الأهمية لمجلس الأمن والمؤسسات القانونية الدولية أن يكونا قادرين على التصرف بجرأة وحسم.

ومملكة هولندا، الشريكة من أجل السلام والعدالة والتنمية، مرشحة لمقعد غير دائم في مجلس الأمن في العامين ٢٠١٧ و ٢٠١٨. ونريد أن نسهم في تحديث وتعزيز هذه

ونعتبر أنه من الضروري تعزيز وتوسيع الشراكة العالمية وفقاً للالتزامات السابقة. وعلى هذا الأساس، ينبغي إرساء شراكات عالمية جديدة من أجل التنمية المستدامة، التي ستصبح العنصر الرئيسي للنظام العالمي لتعزيز التنمية المستدامة وتقدمها. وفي هذا الصدد، نلاحظ الأهمية الرئيسية لتوصيات لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، والعملية الحكومية الدولية المكلفة بمناقشة المقترحات لإنشاء آلية تابعة للأمم المتحدة لتعزيز التنمية ونقل التكنولوجيا.

لقد كَثُفت طاجيكستان دائماً جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأتخذت تدابير إضافية لتهيئة أجواء استثمارية مؤاتية، بما يشمل سياسة ميزانية متوازنة، تُنوّع الاقتصاد وتزيد فرص العمالة.

إن الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لجمهورية طاجيكستان حتى عام ٢٠١٥ خارطة طريق الحكومة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتزويد السكان بوصول أفضل إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والحد من الفقر.

ونتيجة لهذه التدابير لضمان النمو الاقتصادي، نجحنا في السنوات الأخيرة في خفض مستوى الفقر في البلد بشكل كبير. وبصفتنا بلداً تجريبياً في الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نخطط للقيام باستعراض شامل لتنفيذ هذه الأهداف في طاجيكستان في عام ٢٠١٥. والدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ستؤخذ في الحسبان أثناء إعداد برنامج جديد للتنمية المستدامة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٣٠. ونحن مستعدون للتعاون الوثيق بصورة شفافة مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، والبلدان الشريكة والمنظمات الأخرى ذات الصلة.

وكما قد يعلم الأعضاء، شهدنا في نيويورك، في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، إطلاق العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥، الذي عزز التنفيذ المنسق للأهداف

السيد سام كوتيسا على انتخابه للمنصب المسؤول، رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وإنني أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن الامتنان للسيد جون آش على مساهمته الهامة في أعمال الجمعية العامة في دورتها السابقة.

إن وفد بلدي يتشاطر الإصرار على القضاء على الجوع والفقر وتعزيز التقدم في تطوير خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي رأينا أن هذه الخطة يجب أن تستند إلى أساس الأهداف الإنمائية المصوغة في إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) واستشراف وسائل وسبل التصدي لتحديات جيل جديد.

وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ القضاء على الفقر وعدم المساواة، فضلاً عن تعزيز التنمية المستدامة المستندة إلى الاعتبار المتوازن للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وأهداف التنمية المستدامة، المستندة إلى الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة، ومبادئ ريو دي جانيرو والخصوصيات والأولويات الوطنية، ينبغي أن تكون بمثابة المكونات الرئيسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، ندعم توصيات الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. لقد أظهرت لنا التجربة أنه لا يمكن تحقيق أحد الأهداف إلا إذا أُكملت خطط محددة بإعداد آليات فعالة لاستعراضه وتنفيذه. ويجدوننا الأمل بأن يصبح هذا المنتدى محفلاً هاماً للحوار والاستعراض المستمرين لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

إن معالجة المسائل المتعلقة بتمويل جهود التنمية المستدامة تتسم بالقدر نفسه من الأهمية في تحقيق تلك التنمية. وقد أسهمت الشراكات العالمية للتنمية المستدامة إلى إعلان الألفية إلى حد ما في إنجاز عدد من الأهداف الإنمائية للألفية. لكن الثغرات والعيوب في الشراكات العالمية ما انفكت تُسبب صعوبات إضافية على المسار نحو التنفيذ الكامل للأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب.

استخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية. ومن خلال هذه المشاريع، تسهم طاجيكستان إسهاماً كبيراً ومحدداً في الحد من الانبعاثات المؤذية وفي إرساء أساس متين للتنمية المستدامة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد أنه يجري تنفيذ جميع تلك المشاريع على نحو شفاف، مع الاعتبار اللازم للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة للبلد والمنطقة بأسرها.

وتدعم طاجيكستان عقد المؤتمر العشري المعني باستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي في فيينا في ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ونعتقد أن برنامج العمل الجديد للبلدان غير الساحلية الأقل نمواً سيأتي فرصاً إضافية للمزيد من إدماج تلك البلدان في الاقتصاد العالمي. وينبغي أن ندعم ونشجع قدر المستطاع جهود تلك المجموعة من البلدان لتوسيع وتحسين الهياكل الأساسية للنقل والطاقة، وتنويع الاقتصاد وترشيد الموصولية الإقليمية والأقليمية.

ومع أن برنامج التحوّل لدى المنظمة يتيح فرصاً فريدة، فمن المؤسف أنه يميل أيضاً إلى تقوية الصلة المتبادلة بين مخاطر اليوم وتحدياته. ومن المصلحة المشتركة للدول الأعضاء أن تنفذ باستمرار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وأن تكافح بفعالية الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما يشمل استخدام الإنترنت لغرض الإرهاب.

إنّ الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها مسألتان عالميتان خطيرتان أيضاً. وفي العقود الأخيرة، اكتسبت طاجيكستان خبرة واسعة في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وبقيادة رئيس البلد، دأبت وكالة مراقبة المخدرات على العمل بنجاح طوال ١٥ عاماً. وقد ثابرتنا على أن نوثق بنشاط التعاون في مجال مكافحة المخدرات مع الدول المجاورة، بما في ذلك في إطار المنظمات الإقليمية. وبناءً على مبادرة رئيس جمهورية طاجيكستان، إيمومالي رحمون، ستستضيف دوشانبي مؤتمراً إقليمياً لمكافحة المخدرات في عام ٢٠١٥، أي سنة

الإثمائية للألفية. وقد وفرّ العقد الدولي زخماً قوياً لمبادرات وجهود متنوعة على مستويات مختلفة لتعزيز الحصول على مياه الشرب الآمنة والمرافق الصحية، للمضي قدماً بالإدارة المتكاملة للموارد المائية، لتدعيم وتوسيع التعاون في مجال المياه وزيادة الوعي بالتحديات المتعلقة بها.

وفي الوقت نفسه، يشكل تغيّر المناخ العالمي، والنمو الاقتصادي المتزايد، والمستويات السكانية المرتفعة، وتردّي مصادر المياه والتنوع المتدهورة للموارد المائية، تحديات كبرى إضافية للمجتمع الدولي. وتناقص الموارد المائية نتيجة تغيّر المناخ قد يعيق تحقيق التنمية المستدامة ويزيد الحالة سوءاً، ولا سيما في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، التي ما برحت تشهد أكبر نقص في المياه.

إنّ السنة الدولية للتعاون في مجال المياه، التي جرت في العام الماضي في سياق تعزيز العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥ - ٢٠١٥، أكدت الحاجة إلى تنظيم إدارة الموارد المائية بالاستناد إلى مبدأ التنمية المشتركة، الذي يوفر إطاراً عريضاً لمواءمة المصالح وتعزيز الثقة المتبادلة في معالجة مسائل المياه. واستناداً إلى مبدأ التنمية المشتركة، يمكن لإدارة موارد المياه أن تضمن الإدارة المستدامة لتلك الموارد، التي تشكل مكوناً رئيسياً للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نقترح إجراء استعراض شامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥ - ٢٠١٥، وإعداد توصيات بصورة مشتركة لتدعيم خطة الأمم المتحدة للمياه وتنشيطها.

إننا نعتقد أن الحصول على خدمات طاقة حديثة ومعقولة التكلفة أولوية رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. وطاجيكستان تواصل تطوير إمكاناتها في مجال الطاقة بثبات وشمولية، مُركزة على التنمية المتكاملة للمصادر المتجددة. وبالإضافة إلى إنشاء المحطات الصغيرة والمتوسطة النطاق لتوليد الطاقة الكهربائية، يجري إعداد مشاريع إقليمية أكبر. وإننا نستكشف أيضاً فرص

وفي مطلع أيلول/سبتمبر، استضافت دوشنابي، عاصمة طاجيكستان، مؤتمر القمة الرابع عشر لمنظمة شنغهاي للتعاون. وقد طلب قادة الدول الأعضاء في تلك المنظمة توثيق التعاون الإقليمي، والتنمية المشتركة والازدهار المتبادل. واعتمدوا تدايير بشأن تحرير التجارة والاستثمار وتحسين أنظمة النقل والاتصالات، وبشأن ضمان الأمن الغذائي وأمن الطاقة. وقد عاجلوا أيضاً مسائل إقليمية عاجلة أخرى ذات اهتمام أساسي لدى شعبنا.

ختاماً، أود أن أؤكد أنه من المستحيل حلّ المسائل التي تواجه الجمعية العامة بدون تدعيم منظومة الأمم المتحدة كاملة، وإصلاحها وترشيدها وتحديث المعلومات المتعلقة بها. وينبغي للإصلاح الشامل للأمم المتحدة أن يسهم في تدعيمها وتعزيز قدرتها على الاستجابة لآخر التطورات في العالم في حينها وعلى نحو مناسب، والتصدي للتحديات الحديثة ومواجهة المخاطر الجديدة. والدورة الحالية للجمعية تشكل فرصة فريدة للبحث عن أساليب منسقة مشتركة لمعالجة المسائل الملحة، التي يتعين علينا الاستفادة منها على الوجه الأكمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية طاجيكستان على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد قوهير رسولزودا، رئيس وزراء جمهورية طاجيكستان من المنصة.

خطاب السيد كاي رالا شانانا غوشماو، رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقىه رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية.

قبل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية. واقتراحات المشاركين في المؤتمر ستسهم بشكل مشترك في إعداد سياسة دولية جديدة لمكافحة المخدرات. ونحن نتطلع إلى دعم الأمم المتحدة والدول والمنظمات الدولية المعنية لهذا المؤتمر.

وفي هذا الصدد، نعلق أهمية كبرى على الجهود المنسقة والمشاركة مع أفغانستان في مكافحة المخدرات، فضلاً عن العمل على مسائل أخرى. ودولة أفغانستان الإسلامية الصديقة تواجه تحديات جديدة وتتوقع الدعم الملائم من المجتمع الدولي. ونحن مقتنعون بأن الشعب الأفغاني الشقيق، مع دعم مجتمع الأمم، سيكون قادراً على التصدي بنجاح لل صعوبات التي تواجهه. ونعتقد أنه يتعين على الأمم المتحدة، في الظروف الراهنة، أن تتولى القيادة في تنسيق الجهود الدولية لحل مسألة أفغانستان.

وتعتقد طاجيكستان أنه يتعين على أفغانستان أن تشارك في عملية التعاون الإقليمي المتعدد الأوجه مشاركة كاملة. ومن الأساسي إشراك أفغانستان بشكل كامل في عمليات التعاون الإقليمي المتعدد الأوجه. وإشراك البلدان المجاورة في تنمية أفغانستان، مع أخذ السياق الإقليمي في إعادة تأهيل البلد بعد انتهاء النزاع في الحسبان، مدخل رئيسي إلى نجاح الجهود الجارية للمجتمع الدولي.

ونرى أن توطيد السلام والاستقرار الدائمين في حالات النزاع وما بعد انتهائه يقتضي مساعدة حقيقية في معالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية، ودعم الجهود لاستعادة المؤسسات الحكومية الفعالة وأساساً مستداماً للتنمية طويلة الأمد. والهياكل الإقليمية متعددة الأطراف يجب أن تشارك بنشاط في توطيد الأمن والاستقرار، وفي تنفيذ مشاريع وبرامج الهياكل الأساسية واسعة النطاق وفي توسيع التعاون والتفاعل البنّاءين والملموسين.

القليل على الرغم من جهد مجتمع الأمم. والبلدان الهشة أو المتضررة بالتراع هي الأبعد عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والأسوأ هو أن تحديات عام ٢٠٠٠ قد اتخذت مساراً جديداً، مع زيادة في المشاكل المتعلقة بتصاعد التوترات والتراعات في أجزاء عديدة من العالم.

والعظمة الحقيقية للمنظمة وقدرتها القيادية العالمية تُقاسان في الأوقات العصيبة مثل هذه، حيث السعي إلى حلول سلمية عبر حوار أكثر عمقا قد يحدد مستقبل البشرية أيضاً. ولكي نتصدى للتحديات، نحتاج إلى منظمة تعمل بفعالية. إننا بحاجة إلى منظمة أكثر نشاطاً وأقل نمطية - منظمة تعزز التعاون مع المنظمات الأخرى، ولا سيما الإقليمية منها، وتتصرف باحترام كبير لسيادة كل دولة وخصوصياتها.

وكل إجراء أتخذ حتى الآن كان مجرد استمرار للتدابير الماضية، التي عجزت في معظم الحالات عن تحقيق النتائج التي يمكن اعتبارها إيجابية. ونحن نشهد فقداناً متزايداً للثقة ونواجه أزمة قيم. وأكثر من محاولة إدراك طابع المسائل التي تستدعي منا الرد، يتعين علينا السعي إلى فهم الأسباب الحقيقية للمشاكل. فحين نواجه تهديداً لا يحترم الحدود ويعرض للخطر التزامنا بالتسامح والسلام، من الحيوي أن نفهم ترابط المشاكل فهماً أفضل، بغية تحديد الخلل الأخلاقي الذي يحول دون أن يكلم أحدنا الآخر ودون إيجاد توافق في الآراء.

لقد أيدنا دائماً فكرة أن استخدام القوة العسكرية لا يُرسي قيمة عالمية أو يبني ديمقراطيات. والنهج المضللة التي تعجز عن معرفة العناصر المتعددة والمتنوعة للمخاطر، أو التي تستند إلى تناقضات المصلحة ومنازعاتها، وهي الأسوأ، لا تؤدي إلا إلى تأجيج نار التعصب وأعمال التطرف. وبناء على ذلك، يتعين علينا التأمل في الأشياء وإعادة التفكير فيها، لأننا في هذه الحالة نترلق نحو ظلمة الحرب، ونتمسك بالمبدأ القديم القائل "العين بالعين، والسن بالسن".

اصطحب السيد كاي رالا شانانا غوشماو، رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية إلى المنصة.

الرئيس بالنياية (تكلم بالإنكليزية): يسعدني جداً الترحيب في الأمم المتحدة بدولة السيد كاي رالا شانانا غوشماو، رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، ودعوته إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد غوشماو (تيمور - ليشتي) (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد النص بالإنكليزية): في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وقبل أن تصبح تيمور - ليشتي بلداً مستقلاً، وفيما كانت خاضعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، جئنا إلى الجمعية العامة بصفتنا مراقبين، للتعرف إلى التصاميم الكبرى للقرن الجديد، في صيغة الأهداف الإنمائية للألفية. وبعد اثني عشر عاماً على قبول تيمور - ليشتي في هذه المنظمة الموقرة، ها نحن هنا مجدداً للمشاركة في استعراض ما تم فعله وما لم يُفعل، ناظرين إلى الأسباب والآثار.

ونريد في نهاية المطاف أن نراجع أسلوب عمل الجمعية وإعادة تعريف خططها واستراتيجياتها. لكن الخطابات التي أُقيمت هنا وفي المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن أمس (S/PV.7272) تُظهر الوجه الآخر - الأكثر إثارة للقلق - من مشاكل العالم، وهو عدم سكينه الروح عموماً، والضغط لاستخدام القوة بُغية المعاقبة. لذا، فإنني أشرك جميع من تكلموا قبلي في الإعراب عن قلقي العميق حيال الوقت بالغ الصعوبة الذي يعيشه مجتمع الأمم. وقد كانت الأمم المتحدة المتدى الذي لا يمكن الاستغناء عنه لمقاربة المسائل الدولية، وهي تبقى أمل ملايين الناس في جميع أرجاء العالم.

وفي عام ٢٠٠٠، جاءت التحديات من ظروف الفقر المدقع، أوجه القصور التعليمي، النقص الهائل في الأطباء والطبابة، وفقدان الإنتاج الغذائي الذي أثر على سكان العديد من البلدان المتخلفة. وبعد أربعة عشر عاماً، لم يتحقق سوى

المجتمع الدولي إلى استخلاص استنتاجاته المتعلقة بالمعايير الدولية المطبقة في تلك السياقات. وينبغي لعدم اليقين والمعاناة الدموية اللذين يحيطان بإسرائيل وفلسطين، مع قدر هذين الشعبين بالعيش جنبا إلى جنب، أن ينبهنا مرة واحدة وإلى الأبد إلى حقيقة أنّ الخوف وانعدام الأمن في المستقبل يؤديان إلى الكراهية، التي هي أصل الشرور كافة.

إن تيمور - ليشتي تدرك جيدا عواقب الحرب وآثارها. فبالإضافة إلى مئات آلاف التيموريين الذين قتلوا، شهدنا أيضا تدميرا شبه كامل لبلدنا. والدولة التي تولد من دون القدرة على كفالة الحقوق والحريات الأساسية لمواطنيها وتعزيزها هي دولة هشة لا تستطيع الاضطلاع بمهامها الرئيسية.

ولقد بدأنا بعد الحرب مباشرة التوفيق بين مكونات المجتمع التيموري. فأردنا تحقيق السلام، لأنه بدون السلام لا يمكننا أن نشعر بالحرية. كذلك احتضنا إندونيسيا بغية تحقيق المصالحة الحقيقية والأصيلة. وبدلا من تغذية الكراهية والانتقام، عملنا على رعاية التضامن والتسامح بين مجتمعاتنا المحلية. وبهذه الطريقة، أقمنا علاقة سليمة من التعاون بين ولاياتنا وأهاليها.

إن الديمقراطيات الغربية تميل إلى تسديد النفقات المكلفة المتعلقة بالمحاكم الدولية التي تحاكم مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية. كما أنها تشعر بالصدمة إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في البلدان النامية. والمسألة مع إندونيسيا لا يمكن أن يُنظر إليها من خلال الإجراءات التي تتخذها سلطاتها العسكرية ويتخذها جنرالها فحسب. عوضا عن ذلك، يجب أن يُنظر إليها من منظور أوسع نطاقا، حيث باعت حكومات القوى الغربية الجيش الاندونيسي أسلحة متطورة مثل البنادق، والسفن الحربية، والطائرات المقاتلة، والذخيرة، والدبابات، والمدافع، بالإضافة إلى تزويده بالتدريب، بغية التحكم في التيموريين. لهذا السبب، فضلنا نحن التيموريين

لذا، أوكد للجمعية العامة أنّ جهودنا الجماعية للحفاظ على السلام والأمن العالميين يجب أن ترفض الخطط المنبثقة عن تصوّرات سيئة، التي لا تُحفظها سوى المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى وإرادتها في الهيمنة. فنحن بحاجة بدل ذلك إلى خطة أكثر ملاءمة لواقع كل حالة، وتُقدّم استجابة حقيقية للأسباب الرئيسية للأزمة الحالية. وينبغي لهذه الخطة المشتركة ألا تتلاعب بالحقائق لإنتاج ردود أفعال جماعية، بل الاعتراف بدل ذلك بأخطاء الماضي المتعلقة بالحثّ على فرض السلام بالحرب. ولن يمكننا إعطاء فرصة حقيقية للسلام إلا بتصويب طريقة تفكيرنا وتصرفنا.

ولا ينبغي إضعاف الاستجابات للأزمات التي تواجهها البشرية بالرغبة في إنهاء الحرب عبر شنّ حرب. بل يجب أن تستند تلك الاستجابات إلى الرغبة في بناء عالم من السلام، مدعوم بحوار وجهد - جبار إذا دعت الحاجة - لمعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل التي تفضي إلى الإرهاب، العنصرية، التطرف والتعصب. فحين يعاني عشرات ملايين الأشخاص في جميع أرجاء العالم أهوال النزاع والاعتداءات التي لا حصر لها المرتكبة في قرن العولمة هذا، ينبغي لإجراءات المجتمع الدولي أن تعطي الأولوية لإرساء أفضل الآليات لحلّ مشاكل الإقصاء، التمييز والتهميش للمجموعات والطوائف والعرقيات.

ويجب علينا أيضا أن نكفل منذ البداية بالذات أن يكون للمجتمعات الخارجة من رماد تلك الصراعات والمتمتزة بترك ذكريات الماضي وراءها الحق في فترة انتقالية حيوية تتعلق بسلوكياتها وطرقها في التفكير والتصرف، وبقواعدها والتزاماتها الداخلية. وإلا نكون مجرد ناثرين لبذور صراعات جديدة قد ينتهي بنا الأمر إلى جنيتها لاحقا. وينبغي للحرب في العراق، التي دمرت تراث حضارة عمرها قرون، وللصراعات الدموية في أفغانستان، وليبيا، وسوريا، وأوكرانيا، أن تدفع

حيث أن الديمقراطية عملية دينامية لاستيعاب المبادئ والقيم، بدلا من كونها عملية تقاس بالانتخابات وحدها.

وهذا يفضي بنا إلى موضوع المناقشة العامة في هذه الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة - خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. إن أوجه الظلم آخذة في التزايد على نحو خطير في جميع أنحاء العالم، مع تركيز للثروة في أيدي البعض على حسابنا جميعا. وحتى بعد أن عرف العالم جشع النظام المالي الدولي وفساده مما أدى إلى الأزمة المالية العالمية، نحن نشهد الآن كيف أن الانتعاش الاقتصادي المتعثر لا يفيد سوى أولئك الذين كانوا مسؤولين عن الانهيار المالي في المقام الأول. وعلى الرغم من أفضل الجهود التي يبذلها الأمين العام وفريقه في الأمم المتحدة، ومع اقترابنا من عام ٢٠١٥، نعلم أن هناك ٢,٢ بليون نسمة في جميع أنحاء العالم دخلوا بالفعل أو يدخلون في عداد الفقراء المدقعين، حتى من دون معرفتهم لماهية الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا الصدد، لا بد أن ألفت الانتباه إلى الممارسة غير الصحيحة من جانب المنظمات الدولية التي تنظر إلى كل دولة من الدول الـ ١٩٣ الأعضاء في الأمم المتحدة بالطريقة نفسها، بغض النظر عما إذا كانت كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة، فنية أو تمر بمرحلة انتقالية أو قديمة العهد منذ قرون، نامية ذات اقتصادات ناشئة أو متخلفة النمو. وهذه المؤشرات الإنمائية تضع سلما للقيم غير عادل ومثبط على حد سواء لغالبية أقل البلدان نموا. وبناء على ذلك، فقد تسنت لكل حاضر هنا اليوم فرصة تاريخية لتبادل الأفكار بشأن التحديات الهائلة الماثلة أمامنا، بغية وضع خطة انتقالية حقيقية لا تتخلى عن أي بلد. ومع ذلك، إن المسألة التي تستحق اهتمامنا الجماعي وتتطلب اتخاذ تدابير عاجلة هي مسألة التخفيف من الأخطار البيئية التي تتواصل ازديادا، وتعوق الآفاق المشروعة للبلدان الناشئة والنامية. ولحسن الطالع أن مؤتمر القمة المعني بالمناخ زاد التوقعات المتعلقة بخطة العمل الفعلية التي يجري تنفيذها في بعض البلدان.

والإندونيسيين، بدلا من ذلك، تسجيل حقائق الأمور وإغلاق هذا الفصل المؤلم من ماضينا، والتطلع إلى المستقبل، الأمر الذي يقتضى، ولا يزال يقتضى، بذل المزيد من الجهود لتطوير كلتا الأمتين، وتحسين الظروف المعيشية لكلا الشعبين.

إن إندونيسيا بمجتمعها التعددي والمتسامح هي أكثر من جاره قريبة لنا. إنها في الواقع مصدر الهام لتيemor - ليشتي. فلقد شهدنا تحت القيادة الحكيمة للرئيس سوسيلو بامبانغ يودهويونو إنشاء دولة ديمقراطية حديثة، توائم بين التقدم وتعزيز السلام الوطني والإقليمي والدولي. ونأمل مخلصين من أن يسفر انتقال الرئاسة سلميا إلى الرئيس جوكو ويدودو عن المزيد من النجاح لهذه الأمة العظيمة. أقول هذا في العام الذي تحتفل تيمور - ليشتي بالذكرى السنوية الثانية عشرة لاستقلالها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد منيسي (سوازيلند).

لقد تعلمنا من جوانب ضعفنا، ونعيش اليوم في جو من السلام الاجتماعي والسياسي. وإننا على دراية كبيرة بالتحديات المتأصلة التي تواجه الجهود المبذولة لتطوير الأمة وبناء السلام والأمن. ونحن ممتنون جدا للدعم الذي قدمته الأمم المتحدة وجميع البلدان المانحة إلى تيمور - ليشتي. ومع ذلك، علمتنا سنوات الشراكة أيضا دروسا هامة نتشاطرها مع العالم، لا سيما مع الدول الهشة. فنحن نشجعها على امتلاك عملياتها والالتزام بمستقبل مواطنيها.

وبدأنا أيضا أن نكون أكثر نشاطا على الصعيد الدولي. وما فتئنا نعمل بجد في نطاق مجموعة الدول الهشة السبع، وهي مجموعة تضم ٢٠ بلدا من البلدان الهشة والمتضررة من الصراعات. فبالإضافة إلى تبادل الخبرات والمعرفة، والسعي لإدراج احتياجات تلك البلدان في خطة التنمية العالمية، نكرر القول، على غرار ما فتى العديدون من القادة يقولونه منذ يوم أمس، إنه لا يمكن تحقيق التنمية من دون سلام. ومن دون التنمية، بدورها، لا مجال لوجود مرحلة انتقالية ديمقراطية،

بد لي من التأكيد على أن الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات اضطلعت على الدوام بدور غير سليم وغادر، وهي تتصرف بلا نزاهة وبسوء نية عند التعامل مع البلدان الفقيرة.

تيمور - ليشتي، وهي بلد ناشئ وصغير وفقير، أخذت على حين غرة في ثقافة التلاعب والخداع تلك. ومع ذلك، نود أن نواصل الاعتقاد بأن الآليات الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تسهم في العدالة بين الأمم والتفاهم بين الشعوب، وذلك للدفاع عن الحقوق السيادية والحقيقة.

واليوم، باتت تلك الالتزامات حيوية من أجل البدء في إعادة بناء الثقة في النظام العالمي والحيلولة دون زيادة التوترات. إن تعزيز الحوار والتسامح وتقوية دبلوماسية جديدة يجب أن تترجم من مجموعة من النوايا الطيبة إلى مجموعة من الأفعال الملموسة على الساحة الدولية. ولكنّ المحير حقاً أنه لا يوجد حتى الآن بلد محترم يؤيد الحاجة إلى إجراء تحقيقات لتحديد مصدر الأسلحة المستخدمة في مذبحه المدنيين، ولا سيما تلك التي استخدمت لقتل النساء والأطفال، وذلك لتحديد المستفيدين الحقيقيين من الأزمة العالمية - الذين يبيعون الأسلحة إلى العصابات غير الخاضعة للمراقبة في جميع أنحاء العالم.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أحيط الجمعية علماً بأن تيمور - ليشتي تولّت هذا العام الرئاسة الدورية لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. في ذلك المحفل، نود استخدام الدبلوماسية والتعاون لتعزيز إمكاناتنا الاقتصادية المشتركة عن طريق الاستفادة من روابطنا الإقليمية. ونريد أيضاً نشر رسالة السلام وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في جميع المحافل التي لنا تمثيل فيها.

غينيا - بيساو عضو في ذلك المجتمع وبلد كانت تيمور - ليشتي مشاركة فيه عن كثب، بما في ذلك في نطاق مجموعة الدول الهشة السبع، ولا سيما عندما أدركت تيمور - ليشتي بأن غينيا - بيساو تُركت لتواجه مصيرها تحت رحمة الجزاءات

سوف يجري توسيع نطاق الخطط إلى المستوى العالمي في العام القادم في باريس. كما تعهدت بعض البلدان المتقدمة النمو بتوفير رؤوس الأموال لصندوق التكيف، الذي له أهمية حيوية بالنسبة للبلدان النامية. السيدة إميليا بيريس، وزيرة المالية في تيمور - ليشتي، كانت عضواً في الفريق الرفيع المستوى الذي يقدم المشورة إلى الأمين العام بخصوص جدول الأعمال هذا.

وحتى آب/أغسطس في عام ٢٠١٣، كان لتيمور - ليشتي شرف تولي رئاسة الدورة التاسعة والستين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وبتلك الصفة، كان لنا شرف رئاسة الدورة لمدة سنة واحدة والعمل مع اللجنة ودول منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تحقيق التقدم وتعزيز التنمية البشرية. تيمور - ليشتي ملتزمة بتلك المثل العليا النبيلة والمهمة الجديرة بالاهتمام للمساعدة على رعاية ثقافة السلام في منطقتنا من خلال التقليل التدريجي والمستمر للتفاوتات الاجتماعية والمستمرة داخل كل بلد وفيما بين البلدان.

ومع ذلك، في منطقتنا، بما في ذلك داخل نطاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تتعاون البلدان وتعزز السلام، الأمر الذي مكن من نهوض المنطقة الآسيوية، بقيادة الصين، وانتشال مئات الملايين من البشر من الفقر. ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق من التطورات في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي.

وهذا يقودنا إلى المسألة الرئيسية التي لها أهمية حيوية في تيمور - ليشتي. إنني أتكلم عن الحاجة إلى تحديد الحدود البحرية بين البلدان بصورة واضحة وجادة، تمثيلاً مع القانون الدولي. وفي عام ٢٠٠٢، عندما شرعنا في السير على طريقنا في سبيل الحرية، شهدنا العالم المعولم الذي تسود فيه غطرسة الأقوياء ومطامح الأثرياء، الذين يتربصون بالضحايا الفقراء والضعفاء مستغلين قلة خبرتهم وجهلهم للتصرف بشكل غير نزيه وبسوء نية، والتي رأيناها إهانة خطيرة للقيم العالمية. ولا

تيمور - ليشتي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، تمشياً مع أسمى قيم التضامن الدولي، لدعم عملية توطيد الإنجازات التي تحققت حتى الآن من جانب شعب غينيا - بيساو. وفي الواقع، ذلك أمر يحمل أيضاً وعداً بالسلام إلى القارة الأفريقية برمتها.

ولا أستطيع أن أتكلم عن أفريقيا - وهي قارة جريحة بالفعل من الداخل وقد خربها الجوع والفقر - دون الإشارة إلى وباء فيروس إيبولا، الذي يمثل الآن تحدياً للنظام الصحي الدولي في حد ذاته. يتطلب هذا الوباء، الذي لم يسبق له مثيل في عصرنا، الالتزام الحيوي والعاجل من جانب المجتمع الدولي. وقد عرفت هذا الصباح في خصوص حملة الإيبولا بأن تيمور - ليشتي ستقدم مبلغ مليون دولار دعماً فورياً في إطار روح التضامن الذي يوجه مجموعة الدول المهتمة السبع، التي تضم سيراليون وليبيريا وغينيا - كوناكري. وسنخصص العام المقبل أيضاً مبلغاً مكافئاً للمساعدة في مكافحة الوباء.

يكمن التحدي الكبير في عالم اليوم في تحرير الشعوب من الخوف. وأنا أتكلم عن الخوف من التفاوت، وانعدام الأمن، والجوع، والفقر، والمرض، والخوف من فقدان السلطة أو الخوف من أن يصبح المرء عبداً للسلطة.

في عالم اليوم غير المتوازن وغير المتكافئ، نحن بحاجة إلى التحلي بالشجاعة للتكلم بلغة الثقة والطمأنينة. إننا بحاجة إلى تهدئة العقول وتشجيع الحوار وتحرير الناس من الشك ومشاعر الظلم حتى يصبحوا أكثر تسامحاً مع الاختلاف والتنوع وأكثر احتراماً لهم. ونحن بحاجة إلى تحرير الشعوب من نير الفقر ومن الظروف المزرية التي يعيشون فيها حتى نكفل حقهم في التنمية. ولا يزال لدينا الوقت لكتابة قصة مختلفة وأكثر إنسانية لجيل اليوم والأجيال المقبلة.

تود تيمور - ليشتي أن تسهم إسهاماً نشطاً في بناء عالم أفضل، عالم يمكن فيه لكل بلد أن يعيش بتسامح ووثام واستقرار في جو حقيقي من الصداقة والتضامن، يعزز السلام.

الدولية. وبعد سلسلة مدمرة من الانقلابات، شعرنا أن شعب غينيا - بيساو بحاجة إلى السلام والاستقرار، وشهدنا كيف كان قادته يناضلون لتحقيق التزام جماعي من شأنه أن يعود بالنفع على الشعب والبلد.

كان لتيمور - ليشتي شرف تقديم الدعم المالي وإيفاد فريق تقني لتقديم المساعدة في جميع مراحل العملية الانتخابية في غينيا - بيساو. تلك العملية، التي شملت مشاركة ديمقراطية واسعة النطاق، كانت ناجحة واستعادت النظام الدستوري في البلد. ومع ذلك، وكما نعلم جميعاً، فإن الانتخابات ليست سوى نقطة البداية، والدولة التي لا تملك الوسائل التي تضمن احتياجات شعبها الأساسية ستواجه تحديات لا حصر لها يمكن أن تعرض للخطر السلام والوثام الوطنيين الموعودين.

وتمشياً مع موضوع المناقشة في الجمعية العامة، لا بد لي من القول إن من الملح الآن تهيئة الظروف لتمكين غينيا - بيساو من الانتقال من الضعف إلى القدرة على الصمود من خلال دعم وكالاتها الحكومية. تحتاج غينيا - بيساو إلى استعادة الإدارة العامة والهيئات الحكومية فيها، وكذلك إصلاح قطاع الدفاع والأمن لديها من خلال تحديث قواها. علاوة على ذلك، تتطلب غينيا - بيساو دعماً مالياً من أجل الدفع بعجلة اقتصادها.

وفي نطاق جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، نريد أن يكون لدينا تعاون نشط مع السلطات في غينيا - بيساو وشركائها الدوليين، أي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وذلك من أجل عقد مؤتمر دولي بشأن المعونة المقدمة إلى غينيا - بيساو في أقرب وقت ممكن. ينبغي للمؤتمر أن يبدأ بالتركيز على المسائل الأكثر إلحاحاً، كالمرتببات، والغذاء، والأمن، والوقود والصحة. لقد ساهمت تيمور - ليشتي بمبلغ 6 ملايين دولار، وهو ما يعادل شهراً واحداً من رواتب موظفي القطاع العام في البلد. وأحث جميع البلدان الحاضرة على الانضمام إلى

إلى النجاح الذي حققته الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن تكون واقعية وطموحة. وينبغي أن تكون أهداف التنمية المستدامة، مثل الأهداف الإنمائية للألفية، قليلة العدد وملموسة وقابلة للقياس. وفي الوقت نفسه، فإن تحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية سيرسي أساساً متيناً للتنمية المستدامة. وبصفتي رئيسة مشاركة للفريق المعني بحشد الدعم لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الذي أنشأه الأمين العام بان كي - مون، فسأعنتم كل فرصة للمساعدة في بناء ذلك الأساس على مدى الـ ٤٦٢ يوماً المتبقية حتى الموعد النهائي.

يجب أن نعجل جهودنا. وللقيام بذلك، نحن بحاجة إلى الدخول في شراكات واسعة النطاق تشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومات. ونحتاج إلى الاستفادة من أفضل الحلول والتكنولوجيات المتكررة الممكنة. وينبغي للحكومات الوطنية والزعماء السياسيين أن يأخذوا بزمام المبادرة ويضمنوا الملكية المحلية. وفي الوقت نفسه، يجب تقديم الدعم للعمل المتميز الذي يقوم به الكثيرون لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

يذكرنا وباء الإيبولا المخيف في غرب أفريقيا بهشاشة التقدم والتنمية اللذين أحرزناهما. ويجب علينا أن نبنى نظماً للرعاية الصحية يمكنها دعم الأفراد الذين يتحلون بالشجاعة والعزم من أمثال جوزفين فيندا سيللو. فالسيدة سيللو، وهي نائبة رئيس فريق التمريض في مستشفى حكومي في سيراليون، فقدت ١٥ من زملائها بسبب الإيبولا. ومع ذلك، فإنها لم تتوقف عن العمل في هذا الشرك المميت. فهي مناضلة حقيقية من أجل الأهداف الإنمائية للألفية.

إن التعليم، ولا سيما بالنسبة للفتيات، هو الطريق فائق السرعة لإنهاء الفقر. فغالباً ما يمنع الفقر والتمييز واستخدام القوة الفتيات من تلقي التعليم الذي يحق لهن الحصول عليه. وأعمال العنف الجنسي والاختطاف والهجمات المميتة هي أكثر الطرق وضاعاً لانتهاك حق الفتيات في التعليم. وأنا

ويجب أن يبدأ هذا السلام في عقول الناس وأنماط سلوكهم على كل مستوى من مستويات المجتمع، بحيث يمكن أن يكون لهم تأثير إيجابي على سياسات مراكز صنع القرار العالمية. وهذا هو السبيل الوحيد أمامنا لكي نعتقد أن بوسع الطفلة الرضيعة من جزر مارشال التي لامست قلوبنا جميعاً قبل يومين أن تستيقن من أن مستقبلها مضمون ومن أنها ستكون قادرة على العيش في تلك الجزر الصغيرة التي تشكل بلدها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد كاي رالانا زانانا غوسماو، رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، من المنصة.

خطاب السيدة إرنا سولبرغ، رئيسة وزراء مملكة النرويج

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيسة وزراء النرويج.

اصطحبت السيدة إرنا سولبرغ، رئيسة وزراء مملكة النرويج، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني كثيراً أن أرحب بدولة السيدة إرنا سولبرغ، رئيسة وزراء مملكة النرويج، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

السيدة سولبرغ (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): لقد اتخذ القادة الذين اجتمعوا في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمناخ خطوات هامة من أجل حشد الجهود والطموح بشأن تغير المناخ. ونحتاج الآن إلى التأكد من متابعة النتائج الإيجابية وتوسيع نطاقها، فيما نستعد للتوصل إلى اتفاق في باريس العام المقبل.

وعندما نجتمع في الجمعية العامة في العام المقبل، سنعتمد المجموعة الجديدة من الأهداف العالمية من أجل مستقبلنا المشترك - وهي أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تستند

إن مجلس الأمن مكلف بصون السلم والأمن، ولكنه أحقق في معالجة الحالة في سوريا وأوكرانيا بفعالية. ونحن نعرف لماذا. فبعض الدول العظمى ما زالت تؤمن بأفكار عفا عليها الزمن من ألعاب المحصلة الصفرية ومناطق النفوذ. ويحدونا الأمل أن يواصل المجلس الوقوف صفاً واحداً ضد خطر الجماعة الإرهابية المعروفة باسم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ونحن نؤيد مبادرة الولايات المتحدة وقد شاركنا في تقديم قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ونشجع بلدان المنطقة على الاضطلاع بدور قيادي في مكافحة داعش.

تسببت الصراعات المسلحة والحروب الأهلية في كوارث إنسانية من صنع الإنسان في سوريا والعراق وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال. وقد استضافت النرويج في وقت سابق من هذا العام مؤتمر المانحين لجنوب السودان، وسنستضيف قريباً مؤتمر المانحين من أجل معالجة آثار الصراع في غزة. إن مؤتمرات الجهات المانحة مهمة، ولكن علينا أن ننظر إلى ما وراء حالات الطوارئ. ونحن بحاجة إلى الاستفادة من النظام الحالي وتحسينه عندما نجتمع في إطار القمة العالمية للعمل الإنساني في عام ٢٠١٦.

ويجب أن نتأكد من أن المساعدات الإنسانية لا تدعم الانتعاش لأجل قصير فحسب، بل والتنمية لأجل طويل أيضاً. إلى جانب ذلك، ينبغي للتعاون الإنمائي الطويل الأجل أن يساعد البلدان على منع حدوث الأزمات الإنسانية في المستقبل، والاستعداد لها، والصمود في وجهها، والتعافي منها. وأفضل طريقة لتعزيز السلام الدولي، والأمن الوطني، والتنمية الاجتماعية، والرخاء الفردي هي التي تنفذ في ظل نظام من الحكم الديمقراطي الرشيد وحقوق الإنسان. ويمكن للجهود الرامية إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان أن تساعد في منع نشوب الصراعات المسلحة وارتكاب الفظائع الجماعية.

أدين بأشد العبارات الممكنة اختطاف فتيات المدارس من قبل جماعة بوكو حرام. وفي مواجهة الإرهابيين الذين يهددون بجرمان الأطفال من حقهم في التعليم، ينبغي أن نستلهم من مالالا يوسفزاي. فقد سلطت مالالا الضوء على محنة الملايين من الأطفال في جميع أنحاء العالم الذين يُحرمون من التعليم. وإذا كان بوسع طالبة واحدة أن تتحدى حركة طالبان، فمن المؤكد أن المجتمع الدولي يمكن أن يهزم التطرف والإرهاب. فالإرهابيون والمتطرفون يحاولون منعنا من تعليم الأطفال. والسلام أمر حيوي من أجل تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. ويمكن أن يقال الشيء نفسه على الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، ولا سيما الهدف المتمثل في الحد من الفقر. ولذلك، يجب علينا التركيز على البلدان المتضررة من النزاعات. فالفتاة التي تنشأ في سوريا اليوم لا يمكن أن تتطلع إلى الذهاب إلى المدرسة لأنه لا توجد مدرسة تذهب إليها. والفتاة المراهقة الحامل في جنوب السودان لن تحصل على خدمات صحة الأم التي تحتاجها لأن المخاطر كبيرة للغاية أمام سفر العاملين في المجال الصحي. ومن قاعة مجلس الأمن إلى البيوت المتواضعة في وادي سوات في باكستان، يمكننا جميعاً أن نساعد على إنهاء الفقر، وذلك بتعزيز السلام ولكن هذه الجهود المختلفة كلها على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية يجب أن تكون متضافرة.

لقد مضت ٧٠ سنة على اجتماع مجموعة من الزعماء في واشنطن، العاصمة، لمناقشة إنشاء الأمم المتحدة. وكان أحد أهم المبادئ الأساسية للنظام العالمي الجديد الذي أنشئ في عام ١٩٤٥ هو احترام الحدود المعترف بها دولياً. وتدين النرويج انتهاكات روسيا للقانون الدولي واستمرارها في زعزعة الاستقرار في شرق أوكرانيا. ويجب أن تتقيد أي تسوية للتراع بالقانون الدولي وأن تحترم السلامة الإقليمية لأوكرانيا. ويجب احترام وقف إطلاق النار المتفق عليه في ٥ أيلول/سبتمبر وتنفيذ أحكام الاتفاق على أرض الواقع. وتحمل روسيا مسؤولية خاصة في هذا الصدد.

كاملا بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية يُطلق العنان لتحقيق النمو الاقتصادي الهائل.

ولا بد أن نُبقي تركيزنا منصبًا على التعجيل في إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية خلال الأيام الـ ٤٦٢ المتبقية. ويجب أن نستلهم أولئك الذين يتصدرون هذه الجهود، مثل السيدة سللو وغيرها من الأطباء والمرضى الذين يخاطرون بحياتهم لمعالجة المرضى المصابين بفيروس إيبولا.

وبينما نعمل على وضع خطة التنمية المستقبلية لما بعد عام ٢٠١٥، يجب أن نبني أيضا بعض التعديلات. فلا بد من إدراج السلام والاستقرار فيها. ويجب أن نتعامل مع المسائل المتعلقة بالمناخ. ومن الأهمية بمكان اعتماد الحكم الرشيد، والديمقراطية، مع احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، بغية تحقيق التنمية المستدامة لكل منا. وكل هذا يعني، بكل بساطة، أن نعمل الأشياء الصحيحة بشكل صحيح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء مملكة النرويج على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة إرنا سولبرغ، رئيسة وزراء مملكة النرويج، من المنصة.

خطاب السيد عبد الإله بنكيران، رئيس حكومة المملكة المغربية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليقيه رئيس حكومة المملكة المغربية.

اصطحب السيد عبد الإله بنكيران، رئيس حكومة المملكة المغربية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني جدا أن أرحب بدولة السيد عبد الإله بنكيران، رئيس حكومة المملكة المغربية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

إن الحائزة على جائزة نوبل للسلام، شيرين عبادي، وهي الريادية في الدفاع بنفسها عن حقوق الإنسان، قد ذكرت أثناء الاحتفال بجائزة نوبل أنه:

”[و] إذا كان القرن الحادي والعشرون يريد أن يتحرر من دوامة العنف، وأعمال الإرهاب، والحروب، فلا توجد طريقة أخرى سوى أن يفهم جميع البشر كل حق من حقوق الإنسان والإعمال به، بغض النظر عن العرق، أو الجنس، أو الديانة، أو الجنسية، أو الوضع الاجتماعي.“
وأنا أوافق على ذلك.

إن حقوق الإنسان واحدة من الركائز الثلاث للأمم المتحدة، بناء على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمدهت الجمعية العامة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وتؤيد النرويج مبادرة الأمين العام لحقوق أولا، التي تضع حماية حقوق الإنسان في صلب استراتيجيات الأمم المتحدة وأنشطتها التشغيلية. إن الأمم المتحدة بحاجة إلى ركيزة قوية وثابتة في مجال حقوق الإنسان. ولا يسعنا أن نحقق النتائج التي نحتاجها ونتوخاها من منظماتنا العالمية إلا إذا عملنا على تمويل ركيزة حقوق الإنسان تمويلا صحيحا.

أما تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها فيقعدان أولا وقبل كل شيء على عاتق الدول. ومع ذلك، نواجه فجوات كبيرة في التنفيذ. وثمة هجمات، وتهديدات، وأعمال ترهيب وانتقام ضد المدافعين عن حقوق الإنسان يجري الإبلاغ عنها بصورة متزايدة. وهناك قوانين جديدة يتم اعتمادها تقيّد حرية التعبير والأعمال التي يقوم بها المجتمع المدني. والتمييز ينتشر على نطاق واسع، لا سيما ضد الأقليات، من قبيل الشعوب الأصلية، والمثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية.

إن سيادة القانون والحريات المدنية هما أيضا أمران أساسيان لتطوير القطاع الخاص واجتذاب الاستثمارات. علاوة على ذلك، نحن نعلم أن تمكين المرأة بغية أن تتمتع تمتعا

عليكم تجربة بلدي وما حققه من منجزات، وإنما جئت أحمل نداء من أجل إنصاف الدول النامية، وخاصة في أفريقيا، والتعامل الموضوعي مع إشكالية التنمية فيها.

”وكما لا يخفى عليكم، فإن تحقيق التنمية المستدامة لا يتم بقرارات أو وصفات جاهزة، كما أنه ليس هناك نموذج واحد في هذا المجال. فكل بلد له مساره الخاص حسب تطوره التاريخي، ورصيده الحضاري، وما يتوفر له من طاقات بشرية وموارد طبيعية، وحسب خصوصياته السياسية وخياراته الاقتصادية، وما يواجهه من عراقيل وتحديات. فما ينطبق على الغرب يجب ألاّ يتم اعتماده كمعيار وحيد لتحديد نجاعة أي نموذج تنموي آخر؛ كما ينبغي عدم المقارنة بين الدول، مهما تشابهت الظروف، أو الانتماء إلى الفضاء الجغرافي نفسه.

”لذا، فإن أول نداء أتوجّه به من هذا المنبر، هو ضرورة احترام خصوصيات كل بلد، في مساره الوطني وإرادته الخاصة لبناء نموده الإنمائي، ولا سيما بالنسبة للدول النامية التي لا تزال تعاني آثار الاستعمار. لقد خلف الاستعمار أضراراً كبيرة للدول التي كانت تخضع لحكمه. فقد عرقل مسار التنمية فيها لسنوات طويلة، واستغل خيراتها وطاقات أبنائها، وكسّر تغييراً عميقاً في عادات وثقافات شعوبها، كما رسّخ أسباب التفرقة بين أبناء الشعب الواحد، وزرع أسباب النزاع والفتنة بين دول الجوار. ورغم مرور العديد من السنوات، فإنّ الدول الاستعمارية تتحمل مسؤولية تاريخية عن الأوضاع الصعبة والمأساوية أحياناً، التي تعيشها بعض دول الجنوب، وبخاصة في أفريقيا. واليوم، بعد كل هذه الآثار السلبية، ليس من حق هذه الدول أن تطالب بلدان الجنوب بتغيير جذري وسريع، وفق منظومة غربية عن ثقافتها ومبادئها ومقوماتها، وكأنه لا يمكن تحقيق التنمية إلا بحسب نموذج وحيد هو النموذج الغربي.

السيد بنكيران (المغرب): السيد الرئيس، شرفني صاحب الجلالة الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية، بأن أنقل إليكم أزكى تحياته وخالص مودته وتقديره. كما كلّفني بأن ألقى الخطاب الملكي التالي الموجه إلى الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

”يسعدني أن أشارك في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي اقترحت، السيد الرئيس، موضوعاً محورياً لها ألا وهو ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“. إنه اختيار وجيه يندرج في صلب أولويات منظمنا، ويمثل نقطة تقاطع بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية والسياسية. لذا، ارتأيت أن أخصص كلمتي لهذا الموضوع الهام، علماً أن مواقف المملكة المغربية من باقي نقاط جدول أعمال الدورة سيتم استعراضها خلال اجتماعات لجان الجمعية العامة، أو في إطار اللقاءات الوزارية التي ستعقد على هامشها.

”إن تحقيق التنمية المستدامة يعدّ من التحديات الملحة التي تواجه البشرية، وخاصة ضرورة إيجاد التوازن اللازم بين مستلزمات التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات حماية البيئة، وضرورة الحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة. وإدراكاً منا للطابع الحاسم لهذه التحديات، فإننا نعمل على بناء نموذج تنموي متميز يقوم على القيم الحضارية للشعب المغربي وخصوصياته الوطنية، وعلى التفاعل الإيجابي مع المبادئ والأهداف الدولية في هذا المجال.

”وقد تمكن المغرب من بلورة مبادرة وطنية رائدة للنهوض بالتنمية البشرية، وبرامج طموحة في مجال الطاقات المتجددة، وخاصة الشمسية والريحية، باعتبارها عماد التنمية المستدامة. ولكنني لست هنا اليوم لأعرض

المرتبطة بواقع عيش السكان، كالأمن، الاستقرار، الموارد البشرية، مستوى المؤسسات وجودة الحياة والبيئة، وهي معطيات لها تأثيرها الكبير في وضع السياسات العامة. فتطور الدول لا ينبغي أن يخضع لأي تنقية أو تصنيف؛ وإنما يجب التعامل معه كمسار تاريخي، يقوم على التراكمات الإيجابية لكل بلد ويحترم خصوصياته.

”إنَّ استحضار الآثار السلبية للماضي الاستعماري لا يهدف إلى محاكمة أيِّ كان، وإنما هو دعوة صادقة إلى إنصاف دول الجنوب من خلال إعادة النظر في طريقة التعامل معها ودعم مساراتها التدريجية نحو التقدم. وقد سبق لي أن أكَّدت في خطابي في أبيدجان، في شباط/فبراير الماضي، أن أفريقيا ليست بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، بقدر حاجتها إلى شراكات ذات نفع متبادل. كما شددت على ضرورة تحرُّر أفريقيا من ماضيها ومشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والاعتماد في الأساس على قدراتها الذاتية في تحقيق تنميتها. وهذا ما جسَّده المغرب في الاتفاقيات الهامة التي تمَّ توقيعها مع عدد من الدول الأفريقية الشقيقة. وأخصُّ بالذكر هنا الاتفاق الاستراتيجي بين المغرب وغابون في مجال إنتاج الأسمدة وتوجيهها نحو البلدان الأفريقية، بما يُسهم في التنمية وضمان الأمن الغذائي في القارة، وبخاصة أنَّها تضمُّ خزَّاناً كبيراً من الأراضي غير المستغلة التي تمثل ٦٠ في المائة من تلك الأراضي على الصعيد العالمي. وهذا نموذج متميز للتعاون بين بلدان الجنوب، يُبرز قدرة دولنا على النهوض بأفريقيا عبر الاعتماد على الذات واستثمار الموارد الطبيعية لبلداتها.

”وكما تعلم الجمعية، إنَّ تحقيق التنمية ليس مجرد مشاريع واعتمادات مالية، كما أنَّ التخلف ليس مرادفاً لدول الجنوب. فالمشكلة لا ترتبط بالطبيعة ومؤهلات

”ومن هذا المنطلق، يأتي النداء الثاني الذي أوجَّهه إلى المجتمع الدولي: لا بُدَّ من التعامل بالمزيد من الواقعية والحكمة مع هذه الدول، وتفهم ظروفها في مساراتها الديمقراطية والإثنية. لكنَّ بعض الدول الغربية، التي لم تطلب الإذن من أحد لاستعمار بلدان الجنوب، بدل تقديم الدعم اللازم لشعوبها، تتماذى في فرض شروط صارمة عليها، تعرقل مسارها الطبيعي نحو التقدم. بل إنَّ الدول الغربية والمؤسسات التابعة لها لا تعرف سوى تقديم الكثير من الدروس، وفي أحسن الأحوال بعض النصائح. أمَّا الدعم، فهو ضعيف جداً ومشروط دائماً. والأكثر من ذلك، أمَّا تطالب دول الجنوب بتحقيق الاستقرار والتنمية خلال فترة محدودة جداً، ووفق مواصفات محددة ومفروضة، دون اعتبار لمسار هذه الدول وخصوصياتها الوطنية.

”إنَّ الاستقرار لن يتحقق بدون التنمية. كما أنَّ التنمية لن تستقيم بدون استقرار. وكلاهما مرتبطان باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وثقافات وعادات شعوبها، وبتمكينها من ظروف العيش الحرِّ الكريم. كما أنَّ عملية تنقية وتصنيف هذه الدول بحسب المعايير المعتمدة حالياً تثير العديد من التساؤلات. فقد أبانت عن محدوديتها وعن بُعدها في الكثير من الأحيان عن واقع دول الجنوب، وعجزها عن تقديم صورة موضوعية لمستوى التنمية البشرية فيها. غير أنَّ تقديم المساعدات رغم ضعفها، مع كامل الأسف، يتمُّ غالباً على أساس هذه التصنيفات، ويرتبط بشروطها التعجيزية. لذا، ندعو إلى اعتماد رأس المال غير المادي، ضمن المعايير الرئيسية لقياس ثروة الدول وتصنيفها. وكما أثبتت الدراسات التي أجراها البنك الدولي، فإنَّ رأس المال غير المادي يقوم على مجموعة من المعطيات

اصطحب السيد عبد الإله بنكيران، رئيس حكومة المملكة المغربية من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيدة ناتاليا غيرمان، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية والتكامل الأوروبي في جمهورية مولدوفا.

السيدة غيرمان (جمهورية مولدوفا) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لمن دواعي الشرف العظيم وانطلاقاً من إحساس خاص بالمسؤولية أن أخطب الجمعية العامة اليوم. لقد احتار بلدي مستقبلاً أوروبا، ومن شأن ذلك أن يجعل مولدوفا أقوى وأكثر ازدهاراً. وقعنا هذا العام على اتفاق الارتباط الجديد مع الاتحاد الأوروبي، وصدقنا عليه وشرعنا بالفعل في تطبيق أحكامه. ومنطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة، التي تعد جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق، تفتح آفاقاً جديدة لإمكانية وصول مولدوفا إلى الأسواق الأوروبية والعالمية. وسيجعل ذلك اقتصادنا أكثر قدرة على المنافسة، ويحفز النمو الاقتصادي وإدماج مولدوفا في صميم التجارة العالمية، وتمتعها بجميع الفوائد الناجمة عن ذلك. إن تنفيذ الاتفاق هو أولويتنا في الأجل القصير. لكن هدفنا المقبل هو التقدم بطلب العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي.

لقد حددنا طريقنا وأنشأنا الإطار لتحقيق المزيد من التطور، يجب أن نركز على إجراء تحسينات منهجية. إن تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وتحسين مناخ الاستثمار، والتنمية في المناطق الريفية، وتعزيز أمننا في مجال الطاقة، هي الأهداف الواجب إنجازها في الأجل القريب.

ونشعر بالامتنان لجميع شركائنا الإنمائيين على دعم خطة التحديث في مولدوفا. لقد ساعدونا على تعزيز الحكم الرشيد، وترسيخ العدالة والإصلاحات المحلية، ودعم تحديث القطاع الزراعي وتنفيذ مشاريع الربط بين شبكات الطاقة. وتم الانتهاء مؤخراً من مد خطوط الأنابيب الجديدة التي تربط بين

الإنسان الأفريقي، الذي أثبت قدرته على العطاء والإبداع كلما توفرت له الظروف الملائمة وتحرر من الإرث الثقيل الذي خلفه الاستعمار. كما أن مشكلة التنمية في أفريقيا لا تتعلق بطبيعة الأرض والمناخ، رغم قساوته في بعض المناطق، وإنما بما تم تكريس من تبعية اقتصادية ومن ضعف الدعم ومصادر التمويل وانعدام نموذج إنمائي مستدام. وبالتالي، إن تقديم المساعدة لهذه الدول ليس خياراً أو سخاءً، وإنما هو ضرورة وواجب، رغم أن ما تحتاجه الشعوب في حقيقة الأمر هو التعاون المثمر على أساس الاحترام المتبادل. إن الأمر يتطلب توفير الظروف الملائمة على مستوى الفكر والممارسة، للانتقال من مرحلة إلى أخرى في المسارين الديمقراطي والإنمائي، دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التي عليها بالمقابل الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد.

”إن العالم اليوم عند مفترق طرق. فإما أن يقوم المجتمع الدولي بدعم الدول النامية لتحقيق تقدمها وضمان الأمن والاستقرار في مناطقها، وإما أننا سنتحمل جميعاً عواقب تزايد نزعات التطرف والعنف والإرهاب، التي يُغذيها الشعور بالظلم والإقصاء، والتي لن يسلم منها أي مكان في العالم. وإني لواتق بأن تنامي الوعي من قبل المجتمع الدولي للتهديدات العابرة للحدود التي يعرفها العالم بسبب ضعف التنمية البشرية والمستدامة، إضافة إلى الإيمان بالمصير المشترك للشعوب، سيكون له تأثير كبير في إيقاظ الضمير العالمي من أجل عالم أكثر أمناً وإنصافاً وإنسانية.“

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس حكومة المملكة المغربية على البيان الذي أدلى به للتو.

وينبغي استئناف المناقشات المتعلقة بالجوانب السياسية والأمنية للتزاع بدون تأخير في إطار عملية مفاوضات بصيغة ٢+٥. وثمة مسائل عالقة أخرى تشكل المزيد من العقبات التي تعترض سبيل عملية التسوية. واستمرار وجود قوات روسيا العسكرية وذخائرها في منطقة ترانسنيستريا، الأمر الذي يتعارض مع الالتزامات الدولية ودستور جمهورية مولدوفا، إحدى تلك المسائل. ونتوقع من الاتحاد الروسي الانتهاء من عملية الانسحاب من دون المزيد من التأخير. كما نعتقد أن كفالة اتساق ترتيبات حفظ السلام مع المعايير الدولية من خلال تحويل العملية الحالية إلى بعثة مدنية متعددة الجنسيات سيقدّم دفعة إيجابية لعملية التسوية.

وتسعى مولدوفا إلى تطوير علاقات مثمرة مع جميع شركائها في الشرق والغرب. وعملت حكومة بلدي خلال السنوات الخمس الماضية، على وضع خطة سياسة خارجية متسقة ويمكن التنبؤ بها تقوم على خيار التكامل الأوروبي. وللأسف، تواجه مولدوفا حالياً قيوداً تجارية غير مبررة على تصدير منتجاتها الزراعية إلى الاتحاد الروسي. وتأثرت العلاقات التجارية في منطقة رابطة الدول المستقلة برمتها، لكننا نأمل، مع ذلك، في أن يسهم تواصل الحوار مع شركائنا الروس، استناداً إلى قواعد منظمة التجارة العالمية ورابطة الدول المستقلة، في استئناف علاقات تجارية طبيعية مع الاتحاد الروسي. ونحن ممتنون لمساعدة شركائنا التجاريين، لا سيما الاتحاد الأوروبي، ولدعم الحكومة في جهودها الرامية إلى التخفيف من الآثار المباشرة للقيود المفروضة على المزارعين والمنتجين في مولدوفا. وسيسهم التحرير الكامل لسوق الاتحاد الأوروبي أمام نبيذ مولدوفا ومنتجاتها الزراعية، فضلاً عن اتفاق المنطقة الحرة الجديد مع تركيا، في تنويع الأسواق في المستقبل. وسنواصل استكشاف شراكات تجارية جديدة في العالم.

ونتابع بقلق بالغ التطورات التي وقعت في أوكرانيا. لم يكن بوسع أحد أن يتخيل قبل عام أن أوكرانيا ستغرق في مستنقع

مولدوفا وشبكات الغاز في الاتحاد الأوروبي عن طريق رومانيا. وسيجري تنفيذ ذلك وغيره من المشاريع الاستراتيجية التي تربط مولدوفا بأوروبا، بما في ذلك شبكات الطاقة والطرق والجسور في السنوات المقبلة.

بيد أن طموحاتنا لن تتحقق إذا لم يتمتع مواطنونا الذين يعيشون في منطقة ترانسنيستريا في جمهورية مولدوفا بشكل كامل بالفوائد الناجمة عن ارتباط أوثق مع أوروبا. مثل بقية مولدوفا، يطوق الناس والأعمال التجارية في تلك المنطقة إلى فرص التنمية التي سيسفر عنها بوضوح الارتباط مع الاتحاد الأوروبي. وستؤدي إقامة منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي إلى زيادة الإنتاج والصادرات. وبالتالي ستشهد الوظائف والمرتبات والمعاشات والاستحقاقات زيادة كبيرة.

إن سفر جميع المواطنين المولدوفيين إلى الاتحاد الأوروبي بدون تأشيرة اعتباراً من نيسان/أبريل من هذا العام، إضافة إلى فرص تجارية واستثمارية جديدة، مجرد بضعة أمثلة حقيقية تدل على أن مولدوفا تسير على المسار السليم. بيد أننا سنواصل، جنباً إلى جنب مع عملية تسوية النزاع، التركيز على بناء الثقة بين المواطنين والقطاع الخاص وجميع أصحاب المصلحة الآخرين في البلد برتمته.

وفي ذلك الصدد، تعد تسوية النزاع الدائر في إقليم ترانسنيستريا وإعادة الإندماج في مولدوفا أولوية عليا أخرى بالنسبة لحكومة بلدي. وفي إطار جهودنا الرامية إلى تسوية النزاع، لا يزال هدفنا ذاته قائماً: التوصل إلى تسوية سياسية تقوم على أساس احترام سيادة جمهورية مولدوفا وسلامتها الإقليمية ومركز سياسي خاص لمنطقة ترانسنيستريا. ويتفق جميع شركائنا الدوليين المشاركين في عملية التسوية مع تلك المبادئ الأساسية. نحن بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الدعم الموحد والاستباقي للمساعدة في تسوية النزاع الذي طال أمده.

وفي الوقت نفسه، يجري حاليا تنفيذ برنامج استراتيجي وطني للأمن الديمغرافي حتى عام ٢٠٢٥ في جمهورية مولدوفا. ونريد أن نصبح مركز امتياز إقليميا لأفضل السياسات في الصحة الإنجابية وان نسهم في تحقيق أهداف صندوق الأمم المتحدة للسكان.

كما تتبادل مولدوفا أفضل ممارساتها بشأن الهجرة والتنمية مع البلدان الأخرى في منطقتي الجوار الشرقية والجنوبية للاتحاد الأوروبي. ونحن منخرطون بفعالية في أعمال المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.

كما تدعم مولدوفا النهوض بمجتمع حر ومستقل، بما في ذلك حرية التعبير على شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام الأخرى. وخلال الأعوام الثلاثة الماضية، حظي بلدي بإحدى أفضل شبكات الاتصال عبر البريد الإلكتروني وأقلها تكلفة. وأكثر من ٦٥ في المائة من مواطني مولدوفا يستخدمون الإنترنت مرة واحدة على الأقل يوميا. ولذلك السبب أعتز بقبول مولدوفا هذا العام عضوا في تحالف الحرية على شبكة الإنترنت. وتشكل عضوية مولدوفا في الشراكة الحكومية المفتوحة إسهاما هاما آخر في الالتزامات التي قطعت فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. ونقوم في الوقت الحالي بتنفيذ خطة شاملة للحكومة الإلكترونية. ومولدوفا اليوم أحد البلدان الأولى في المنطقة، ومن ضمن البلدان الـ ١٦ الأولى في العالم، التي لديها بوابة بيانات مفتوحة. وقبل فترة قصيرة، في آب/أغسطس، وافقت حكومة مولدوفا على سياسة جديدة للبيانات المفتوحة تمشيا مع ميثاق البيانات المفتوحة لمجموعة الثمانية.

واتخذنا خطوة إلى الأمام بالموافقة على خطة جديدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومجموعة جديدة لأهداف التنمية المستدامة. وسيواصل بلدي الإسهام في ذلك المسعى باستضافته، في شباط/فبراير ٢٠١٥، مناسبة سنوطة فيها ونؤيد نتائج الحوار الرفيع المستوى بشأن بناء القدرات والتنمية المستدامة.

تلك الأزمة الحادة والمؤلمة. في نفس الوقت، وضعت أوكرانيا أيضا، شأنها شأن مولدوفا، مسارا صوب التكامل الأوروبي، وطريقا يوفر فرصة حقيقية لتحسين رفاه الشعب بينما يسر عمليات المصالحة وإعادة الإعمار والأمن. ونعتقد أن الخيارات السيادية لجميع أعضاء المجتمع الدولي يجب أن تحترم.

ونشير إلى الحاجة إلى احترام جميع أعضاء المجتمع الدولي لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولن نعترف أبدا بضم جزيرة القرم، شأننا في ذلك شأن العديد من البلدان الأخرى. كما نشجع أي مشاركة من المجتمع الدولي، لا سيما من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في الإجراءات الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة في الميدان. ويجب احترام سيادة جارتنا أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

ونواجه اليوم تحديات أمنية جديدة ومتزايدة التعقيد. وتضطلع مولدوفا بدورها في التصدي لتلك التحديات عن طريق مساهمتها في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في أوروبا وفي الساحة الدولية. وقد اتخذنا تدابير ملموسة بغية دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي في ذلك الصدد. ونشرت مولدوفا هذا العام ٤١ جنديا في قوة الأمن الدولية بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي في عملية كوسوفو، تحت سلطة مجلس الأمن، وساهمت في بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي. ويمثل ذلك مستوى جديدا من التزام مولدوفا بتعزيز السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

ومولدوفا ملتزمة بحماية حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي. وأحرزنا تقدما مطردا في تنفيذ إجراءات الأمم المتحدة وتوصياتها الخاصة ذات الصلة. وتطوعت مولدوفا بتقديم تقرير التقييم لمنتصف المدة لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل في مجال حقوق الإنسان بحلول تشرين الأول/أكتوبر.

إلى إيجاد الوظائف وتحسين الظروف المعيشية للسكان. وتعافي اقتصادنا ومالياتنا العامة، التي شجعت العودة إلى النمو، يبشر بالخير لنجاح جهودنا. ومع ذلك، فإن ذلك التقدم المحرز، بالرغم من انه هام، لم يمكننا بعد من القضاء على الفقر. وفي مجالات التعليم والرعاية الصحية والحصول على المياه والكهرباء والطرق وما إلى ذلك، لا يزال هناك شوط طويل يتعين أن نقطعه من أجل تلبية احتياجات شعبنا.

”إن معظم البلدان المستهدفة بالأهداف الإنمائية للألفية - البلدان النامية - تواجه حالات مماثلة. ولذلك السبب، شأننا شأن الرئيس، نؤيد الخطة القادرة على إحداث التغيير في الفترة المالية لعام ٢٠١٥. ومن الواضح أن ذلك سيتطلب بعض التغييرات في نهجنا نحو التنمية. وينبغي ألا تعتبر التنمية بعد الآن عملية خارجية بل، بدلا من ذلك، أن ينظر إليها بوصفها تعبيرا عن رغبات السكان المستهدفين واحتياجاتهم. وعلاوة على ذلك، فإن ذلك هو الموقف المشترك للبلدان الأفريقية.

”وبعد إجراء استعراض للأهداف الإنمائية للألفية، سيكون من الضروري أيضا إنشاء آلية لمتابعة أهداف النظام الجديد. وأخيرا، لا مفر من انه يتعين علينا أن نغير طريقة تمويل معونة التنمية من أجل تحسين فعاليتها.

”وحيثما تستوفي تلك الشروط، ينبغي أن نعمل بشأن أهم المسائل وهي تحديد، ضمان توفير الأمن. وذلك لأن من نافل القول إنه بدون توفير الأمن لا يمكن تحقيق التنمية. ولنأخذ نموذج بلدي، الذي يفخر بكونه ظل ملاذا للسلام والاستقرار لعقود. وإلى الشرق، ومنذ آذار/مارس ٢٠١٣، تشهد جمهورية أفريقيا الوسطى حالة أمنية متدهورة بشكل حاد: فقد عرضت المذابح وعمليات تشريد للسكان للخطر أي أمل في تحقيق

وأود أن أؤكد مجددا على التزام مولدوفا بتعزيز المبادئ الأساسية للمنظمة وبمساعدة المجتمع الدولي في الوفاء بأكثر وعد قطعه الأمم المتحدة - ألا وهو تحقيق السلام والعدالة والأمن والتنمية لجميع شعوب العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيير موكوكو مبونجو، وزير خارجية جمهورية الكاميرون.

السيد موكوكو مبونجو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): لقد طلب مني رئيس جمهورية الكاميرون، فخامة السيد بول بيا، أن أنقل إلى الأعضاء والأمين العام وزملائه الموظفين تحياته الحارة وان أدلي ببيانه أمام الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

”في العام المقبل، ينبغي أن نعتمد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ متابعة للأهداف الإنمائية للألفية. وطوال الدورة الثامنة والستين، عمل ممثلونا بفعالية لوضع أهداف جديدة لحمل مشعل الأهداف الإنمائية للألفية. وتلك المهمة الهامة، نظرا لأنها تتعلق بمبرر وجود المنظمة، لم تستكمل. وسيكون من واجب الرئيس أن يتولى أمر إنجازها. وأنا متأكد من انه سيكفل بالنجاح. وتأكدوا تماما من تعاون بلدي الكامل والصادق في ذلك الصدد.

”وفي فترة ما بعد عام ٢٠١٥، تسعى الأمم المتحدة لوضع خطة قادرة على إحداث التغيير تمنح أولوية للقضاء على الفقر والجوع، فضلا عن تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والشامل. والكاميرون تشارك تلك الرؤية مشاركة كاملة.

”وفي الكاميرون، منذ عام ٢٠١٠، نفذنا استراتيجية للنمو والتوظيف غرضها الأولي فعلا هو الحد من الفقر. وتهدف التدابير التي اتخذت في ذلك الصدد

وسيرا على درب من تكلموا قبلي، أود أن أعرب عن ترحيبي الحار بالسيد سام كاهامبا كوتيسا، وأعرب عن سرور وفد بلدي البالغ برؤيته يتولى رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وإذ أعرب مجددا عن أحر تمنياتنا له بالنجاح في أداء واجبه الهام، أؤكد له الدعم الثابت من قبل وفد بلدي الذي سيسهم، كما كان الحال دائما، على نحو بناء من أجل تحقيق أهداف الأمم المتحدة بصورة كاملة. وأود أيضا أن أشيد بإشادة حارة بسلفه، معالي السيد جون ويليام آش، الذي أسهمت ديناميته وانفتاحه إسهاما كبيرا في نجاح الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أعرب، بالنيابة عن رئيس جمهورية السنغال، عن بالغ امتناننا للأمين العام، السيد بان كي - مون، لجهوده التي لا تكل في سبيل تعزيز السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

ولذلك، أشعر بالسرور على نحو خاص بفرصة تمثيل الرئيس ماكي سال، وأغتنم الفرصة المتاحة لوفد بلدي للترحيب بالاستنتاجات التي خلص إليها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وباستنتاجاته المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة لغرض تحديد الركائز الرئيسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونطاق هذه التحديات، المرتبطة بهذه اللحظة الهامة بالنسبة للبشرية، يقتضي أن تعتمد دولنا استراتيجيات وتدابير ملائمة بهدف ضمان تحقيق الانتقال بصورة جيدة ومواجهة التحول العالمي المتوقع مواجهة هادئة.

يتيح موضوع هذه الدورة - "إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥" - فرصة لتعميق المناقشة التي بدأت بالفعل في أثناء الدورة السابقة بهدف التوصل إلى رؤية مشتركة بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التزامنا والإجراءات التي نتخذها من أجل تحقيق النمو المستدام والشامل للجميع. وبالتالي، فإن مهمتنا تتمثل في العمل من أجل تحقيق التنمية الشاملة للأجيال الحاضرة

التنمية، ناهيك عن تدفق عشرات الآلاف من اللاجئين نحو الكاميرون. وفي الشمال البعيد، تهدد سلامة أرضنا هجمات جماعة بوكو حرام، وهي أكثر اهتماما بفرض قانون الشريعة من تحسين الظروف المعيشية للسكان. وهناك، أيضا، أدى انعدام الأمن إلى فرار آلاف الأشخاص المشردين إلى بلدي. ويقدر انه في الأشهر الأخيرة استضافت الكاميرون أكثر من ٢٠٠٠٠٠ لاجئ من شتى بلدان المنشأ. ومن نافل القول إن بلدي سيواصل مراعاة تقليده للضيافة. ومع ذلك، إذا استمرت تلك الحالة، لا يوجد أي ضمان بأن تكون لدينا الموارد للتعامل معها.

"إن الوقت المخصص لي لا يمكنني من التطرق لمناطق التوتر والتزاع الأخرى، سواء كانت في أفريقيا أو الشرق الأوسط أو أوروبا الشرقية. والمسببات والقضايا متنوعة. ولذلك، سأقتصر على حث الأطراف المعنية على التفاوض والتوصل إلى حلول سلمية.

"هذا هو الطريق الذي اختارته الكاميرون ونيجيريا لتسوية النزاع بينهما، قبل بضع سنوات، حول شبه جزيرة باكاسي. وقد مكنتنا من التوصل إلى حل يتوافق مع القانون الدولي، وقبل كل شيء، من بناء صداقة متينة بين بلدينا. وأود أن أؤكد أنه ينسجم، علاوة على ذلك، مع المثل العليا لميثاق منظمنا".

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مانكيور ندياي، وزير خارجية جمهورية السنغال وشؤون السنغاليين المقيمين في الخارج.

السيد ندياي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أرحب بصفة خاصة بالفرصة التي أتاحت لي اليوم لتمثيل فخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، أمام الجمعية العامة والإدلاء بهذا البيان بالنيابة عنه.

وبالمثل، فإن جهود المجتمع الدولي الرامية إلى المساعدة في تحقيق الاستقرار في منطقة وسط أفريقيا تواجه عراقيل بسبب العملية الشاقة المتمثلة في نزع سلاح الميليشيات والجماعات المسلحة الرئيسية وتسريحها وإعادة إدماجها، في حين لا يزال القرن الأفريقي متضررا بشدة، علاوة على الإرهاب، من نطاق صراعات ذات عواقب إنسانية كارثية.

ويعاني جزء آخر من أفريقيا من آثار آفة - والأحرى أن أقول كارثة - ألا وهي الحمى التيفية الناجمة عن فيروس الإيبولا. ومن المؤكد أنها تؤثر على غرب أفريقيا، ولكنها تشكل أيضا تهديدا حقيقيا للعالم بأسره. ونحن سعداء باتخاذ مجلس الأمن بتوافق الآراء للقرار ٢١٧٧ (٢٠١٤)، الذي اشتركت في تقديمه ١٣٤ بلدا من بينها السنغال، وبالاجتماع الرفيع المستوى الذي نظمه الأمين العام صباح اليوم والذي نجح نجاحا باهرا. وقد طمأن قرار إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا بلدنا إلى أن المجتمع الدولي واع بالآفة ومدرك لأن الإيبولا لا يشكل قضية أفريقية فحسب، ولكنه مسألة تؤثر على العالم بأسره.

ولهذا السبب، تهب السنغال بالمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات سريعة من أجل تقديم الدعم اللازم ليس للبلدان المتضررة من الفيروس فحسب، ولكن للبلدان في منطقة غرب أفريقيا بأسرها والمعرضة لويلات هذا الوباء. وكلما أسرعنا باتخاذ إجراءات، ازدادت قدرتنا على مكافحة الوباء بشكل أفضل. وفي ما يتعلق بالسنغال، فقد أنشأنا ممرا آمنا للمساعدة الإنسانية كدليل على التضامن مع البلدان الشقيقة التي ضربها المرض.

وعلاوة على ذلك، وبشأن مسألة هامة أخرى، مسألة الصحراء الغربية، يؤكد بلدي مجددا التزامه بتعزيز العلاقات الأخوية التاريخية بين جميع بلدان المغرب العربي وأفريقيا بوجه عام. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإنه يجب عدم تشجيع جميع أشكال النزعات الانفصالية. وفي هذا الصدد، تود السنغال أن

والمقبلة، بالنظر إلى التحديات التي يواجهها شعبنا، لا سيما في مجالات التعليم، والصحة، ومكافحة الفقر والفقر المدقع، والطاقة، وتغير المناخ، والفقر المتوطن.

ومن هذا المنطلق، فإن حكومة السنغال تمضي بتصميم نحو وضع نموذج يتمثل هدفه في توليد الثروة وإحداث تحول هيكلي في الاقتصاد. وهذا هو السبب في اعتمادنا لخطة "السنغال الناشئة" والتي تمثل، وستظل كذلك في السنوات القليلة القادمة، النقطة المرجعية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في السنغال. وخطة "السنغال الناشئة" تدعمها دينامية تدريجية موجهة بقوة نحو تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

وفي ضوء كل ما تقدم، يتعين أن ندرك أهمية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتي تستحق لجنيتها التوجيهية، بقيادة رئيس جمهورية السنغال، المزيد من الدعم والتشجيع، بالنظر إلى أهدافها المتصلة بالقضاء على الفقر وتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا والتحويل الهيكلي للاقتصادات الأفريقية.

في هذه اللحظة بالذات، وبينما ننظر في مسألة التنمية المستدامة، ما زال العالم يواجه الإرهاب وأزمات وصراعات شتى، لا تقل عنه خطورة على السلام والأمن الدوليين. فمنطقة الساحل وغرب أفريقيا تواجه تهديدات متكررة من الجماعات الإرهابية التي تقوض أعمالها الإجرامية أسس مجتمعاتنا وتعوق جهودنا الإنمائية. ويسعدنا اتخاذ مجلس الأمن يوم أمس للقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وهو قرار قوي ضد الإرهاب.

وبخصوص منطقتنا دون الإقليمية، حيراننا المباشرين بشكل عام، وغينيا - بيساو على وجه الخصوص، تود السنغال أن ترحب بالعملية الديمقراطية التي أفضت إلى انتخاب الرئيس جوزي ماريو فاز. وأحث المجتمع الدولي على دعم ذلك البلد الشقيق، الذي يمتلك إمكانات هائلة، بما في ذلك من خلال عقد اجتماع مائدة مستديرة للمانحين.

إحياء عملية السلام ووضع حد للحصار الخانق المفروض على قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٧. وفي هذه السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تجدد السنغال مساندة لها لحل عادل وسلمي وتفاوضي بوصفه الخيار الوحيد القادر على إنهاء الصراع وتحقيق إقامة دولة فلسطينية مستقلة قادرة على البقاء وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

ومن المفارقات أن حدة الأزمات الراهنة عَرَضُ دالٌّ على الوضع الراهن الذي لا يزال عثرة في طريق عملية إصلاح مجلس الأمن. ويجدوني الأمل في أن الاحتفال المقبل بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لمنظمتنا في عام ٢٠١٥ سيكون إيذاناً ببدء الإصلاح والتجديد في مجلس الأمن. تنني السنغال على المبادرة الفرنسية بتعليق حق النقض في حالات الجرائم الجماعية.

كما سيتم أثناء الدورة السبعين للجمعية العامة انتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وبوصف السنغال مرشحاً، فإنها تود أن تطلب من هذا المنبر دعم جميع الدول الأعضاء لانتخابها العام القادم لمقعد غير دائم في المجلس، بعد مرور ٢٥ سنة على آخر مرة كانت فيها عضواً في المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٥٠

تؤكد من جديد دعمها لمبادرة المغرب القاضية بمنح حكم ذاتي واسع للصحراء الغربية في سياق احترام سيادته وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وذلك من أجل تحقيق السلام الدائم في المنطقة. وفي مواجهة كل هذه التحديات الملحة، فإن وفد بلدي مقتنع بالحاجة الماسة إلى وضع نهج كلي، من شأنه أن يعزز قدرة البلدان التي تواجه أزمات متكررة وصراعات ناشئة جديدة على الصمود. ومن هذا المنظور، فإن ثمة دوراً هاماً في إعادة إحلال السلام لهيئة مثل المحكمة الجنائية الدولية، بوصف ذلك جزءاً من ولايتها. ولذلك، أود أن أنوه هنا بالشرف المميز الذي أُسبغ على السنغال مؤخراً، في شخص السيد صديقي كايا، وزير العدل، وهو المرشح الأفريقي الوحيد الذي يخوض الانتخابات لمنصب رئيس جمعية الدول الأطراف في المحكمة، والتي من المقرر أن تُعقد في كانون الأول/ديسمبر.

وأياً كان الحال، لا تزال السنغال ملتزمة بطريقتها الذي لا رجعة فيه من أجل إحلال السلام والأمن الدوليين. وستواصل، بالتزام وتصميم، تقديم مساهمتها في عمليات حفظ السلام، مع التشديد في الوقت نفسه على نشر الأفراد ذوي الكفاءات العالية كلما طُلب منها ذلك وفي حدود قدراتها.

وللتوصل إلى حل عالمي للأزمات، نعتقد أنه بالإضافة إلى السياسات التي تتناول القضايا المثارة، يجب تهيئة الظروف المواتية لاستعادة القدرات الاقتصادية للبلدان المتضررة من الصراعات.

ومن الأمور الملحة أيضاً تعزيز التعاون وتحسين استراتيجياتنا الوقائية للتعامل بشكل أفضل مع تصاعد أعمال العنف والأشكال الجديدة من النزاع المتعلقة بانتشار الإرهاب الدولي.

ويتبادر إلى الذهن مسألة الصراع الفلسطيني الشائكة. وفي هذا الصدد، ترحب السنغال بوقف إطلاق النار في الأشهر الأخيرة. وتكرر السنغال، بصفتها رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، دعوتها إلى